

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد زبانه. غليزان

محاضرات في لسانيات النص موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر لسانيات الخطاب

أ لعرباوي

المحاضرة الأولى: من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص

تمهيد:

تُعَدُّ اللغة من أهمِّ وسائل الاتصال بين البشر، ولذلك كانت محلَّ اهتمام الباحثين منذ القدم من أجل كشف أسرارها ومعرفة كيفية اشتغالها، وقد كانت الجملة في بداية الدرس اللساني محور الاهتمام، واعتُبرت الوحدة الأساسية عند أصحاب النظريات اللسانية، ولكن مع تطوُّر الدِّراسات والعلوم، انتقل الاهتمام من الجملة إلى مستوى أعمَّ هو النص؛ إذ لا يمكن الإحاطة بمعنى تلك الوحدات الجمالية إلا بوضعها في إطارها الكلي ألا وهو "النص".

وقد نشأ علم جديد يهتم بدراسة النصوص وتحليلها دون إهمال أي طرف من أطراف الحدث التواصلي وهو ما يعرف اليوم بـ "لسانيات النص" الذي يبحث في تماسك النصوص وتعالق أجزائها حتى تتكون وحدة كلية تؤدي أغراضا معينة في مقامات تبليغية محدَّدة.

1/ المنعرج اللساني في دراسة اللغة:

شكَّلت اللغة أرقى مظاهر التعبير عند الإنسان، تجلَّت من خلالها قدرته الإبداعية في التواصل مع غيره والتعبير عن مواقفه وأحاسيسه، ونظرا لدورها الفعَّال في إثبات وجود الإنسان، فقد شغلت اهتمامه منذ العصور الأولى في مسار المعرفة، حاول فيها المفكرون كشف خصائصها ومستوياتها، ولأنَّ التواصل لا يتم بواسطة جمل معزولة، وإتِّما عن طريق نصوص وخطابات، فقد ظهر اتجاه جديد في الدرس اللساني عُرف بـ: لسانيات النص.

إلَّا أنَّنا وبالتأمل في تاريخ هذا الدرس اللساني نجده قد ارتبط-ولفترة طويلة من الزمن- بدراسة الجملة بوصفها الوحدة اللسانية القابلة للتحليل، وعليه فقد

اعتمدت دراسات التراكييب اللغوية جميعها على وجه التقريب منذ نشأتها في العصور السحيقة على مفهوم الجملة دون غيره، وكانت بذلك الجملة الوحدة اللغوية الكبرى للدراسة، إلى أن جاء زليخ هاريس وأكد أنّ الفونيم يأتلف مع فونيم آخر لبناء مبنى صرفي، ثمّ يأتلف هذا مع غيره من فنته لتكوين المرتبة العليا من التآليف اللغوي وهو التركيب الجملي الذي هو مصب أخير للمستويات الفونولوجية والمورفولوجية وهو غايتها .

كما يعبر عن ذلك جاردنز بقوله: "هي الوحدة الكبرى للوصف اللغوي . كما يذهب إلى ذلك جون ليونز، وفي تعريف آخر هي "نمط تركيبى ذو مكونات شكلية خاصة".

غير أن معظم هذه التعريفات تؤكّد من خلال مفهومها على استقلالية الجملة، ويتأكّد هذا فى نحو الجملة بحيث يقتصر فى دراستها منزوعةً من سياقها، وفى هذا الإطار ميّز جون ليونز بين ما أطلق عليه: جملة نظام وجملة نصيّة .

" **فجملة نظام:** هي بعض شكل الجملة المجرّد الذى يولّد جميع الجمل الممكنة و المقبولة فى نحو لغة ما " ، وهذا يجعل من الجملة أكثر استقلالية.

" **وجملة نصية:** هي الجملة المنجزة فعلا فى المقام " ، و تتّسم بالتواصل مع جملة أخرى "حيث يحتويها نص ما... وهذا النوع من الجمل لا يُفهم إلاّ بإدماجه فى نظام الجمل".

وهذا التّقسيم الثّنائى للجمل هو الذى أدّى بجون ليونز إلى تعريف الجملة كما سبق بأنّها الوحدة الكبرى للوصف اللغوي وربّما هذا ما جعل "ج.ب.براون وج.بول يعتمدان النوع الثانى من تقسيم ليونز بقولهما: "سنستعمل مصطلح الجملة عامّةً بمعنى الجملة النصية لا بمعنى الجملة النظامية." وهذا فى كتابهما تحليل الخطاب.

فالتعريفات السابقة للجملة التى جاء بها و اللغويون والدارسون الغربيّون كلّها تشترك فى اعتبار الجملة محور الدّرس اللغوي والوحدة اللغوية الأساسية المستقلة بذاتها المستغنية عن غيرها فهي الممثّل الوحيد للغة .

كما أنّ أصحاب هذا الاتجاه-نقصد نحو الجملة-أهملول الجانب الدلالي، أو لم يهتموا به اهتماما كافيا مما حذى بعلماء النص إلى تلافي هذا القصور فى دراستهم، وفي هذا السياق يقول فان ديك: " فى كل الانحاق السابقة على نحو النص وصف للأبنية اللغوية، ولكنه لم يعن بالجوانب الدلالية عناية كافية، مما جعل علماء النص يرون البحث الشكلي للأبنية اللغوية ما يزال مقتصرًا على وصف

الجملة، بينما يتضح من يوم إلى آخر جوانب كثيرة لهذه الأبنية وبخاصة الجوانب الدلالية لا يمكن أن توصف إلا في إطار أوسع لنحو الخطاب أو لنحو النص"

إن نتيجة لتلك الاختلالات التي وقعت فيها لسانيات الجملة، وذلك التطور الذي مسّ الكثير من المفاهيم اللسانية والنقدية في تعاملها مع الظاهرة الأدبية بشكل خاص في سياق تحليل الخطابات ظهرت لسانيات النص لتتجاوز لسانيات الجملة التي انبنت على فصل الوحدات اللسانية عن الموقف التخاطبي وإخضاع الجمل الطويلة المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب اللغوية البسيطة، لذلك نجد أن الباحثين قد اتجهوا في هذه الفترة إلى إبراز شروط الاتصال اللساني، وأوجه التأثير التي تحققها النصية في المتلقي، وكذا قواعد إنتاج النصوص الأدبية وفهمها وتأويلها بمراعاة قواعد الترابط بين الأبنية النسقية من ناحية والدلالية من ناحية أخرى، متخطية بذلك نموذج التحليل اللساني الذي أرساه بلومفيلد، ليصبح النص هو وحدة التحليل بوصفه كلاً متكاملًا وليس مجرد تتابع لعدد من الجمل .

وفي هذا الصدد يشير أكثر من باحث إلى أن بداية البحث في النص – بشكل عام- ترجع إلى رسالة NYE"، وهي باحثة أمريكية قدّمت أطروحتها للدكتوراه سنة (1912م)، والتي بحثت فيها علامات الاكتمال في النص، ودرست التكرار بناء على أسس نصية، بوصفه شكلاً من أشكال العلاقات في النص. الأمر الذي أحدث ثورةً في الدرس اللساني ونقل الدرس اللغوي من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص، عن طريق "التحول الأساس الذي أخرج اللسانيات نهائيًا من مأزق الدراسات البنوية التركيبية التي عجزت في الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية: البنيوي، الدلالي، والتداولي"

ويرجع الباحثون نشأة هذا العلم بعد نشر "زليغ هاريس" بحثًا بعنوان "تحليل الخطاب" (Discourse Analysis) عام 1952، إذ أنه بهذه الدراسة "لم يكن أول لساني حديث يعتبر الخطاب موضوعاً شرعياً للدرس اللساني فحسب، بل إنه جاوز ذلك إلى تحقيق قضاياها التي ضمنها برامجه بتقديم أول تحليل منهجي لنصوص بعينها، وقد خرج بذلك على تقليد أرساه "بلومفيلد" يقضي بأن التعبير اللغوي المستقل بالإفادة أو الجمل هو مادة اللساني، أما النص فليس إلا مظهرًا من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد".

وفي هذا الصدد يقول "هاريس" (Harris): إن "اللغة لا تأتي على شكل كلمات أو جمل مفردة، بل في نص متماسك"، معتمدا مقارنة وصفية بهدف اكتشاف بنية النصوص، ولكي يتحقق هذا الهدف، رأى "هاريس" أنه لا بد من تجاوز مشكلتين وقعت فيهما الدراسات اللغوية (الوصفية والسلوكية)، وهما:

الأولى: قصر الدراسات على الجملة والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة.

الثانية: الفصل بين اللغة والموقف الاجتماعي.

فهو اعتمد في منهجه في تحليل الخطاب على ركيزتين:

- علاقات توزيعية بين الجمل.

- الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي".

وبعد هذه الفترة تنبّه بعض اللسانيين إلى المشكلة التي طرحها "هاريس" خصوصاً فيما يتعلّق بالعلاقات التوزيعية بين الجمل ومشكلة الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي والتي في مجملها تُنادي بضرورة مجاوزة محور الجملة في الدراسات اللسانية إلى النص.

وعليه يمكن القول أنّ ظهور لسانيات النص ارتبط باتجاهين؛ الأول ينكلق من عدم كفاية نحو الجملة لوصف الظواهر التي تتجاوز حدودها، ليتناول بالدراسة النص باعتباره وحدة التحليل، وبدأ أصحاب هذا الاتجاه ينادون بضرورة تخطّي نحو الجملة ليشمل النص، أمّا الاتجاه الثاني فتناول النص من حيث هو كل، ويعده منطلقاً للدراسة.

وقد تشكّل هذا الفرع اللساني منذ منتصف الستينيات تقريباً، وازدادت وضوحاً خلال السبعينيات من القرن الماضي محولاً مجرى الدراسة اللسانية من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص جاء ليكون بديلاً فقد استطاع "دي بوجراند" أن يستعرض المسار التاريخي للسانيات النص في هذه الفترة وقبلها؛ حيث قسّمها إلى ثلاث مراحل يقول: "في المرحلة الأولى التي استمرت حتى آخر الستينيات، لا نجد غير إشارات تلمّح إلى أنه ينبغي للنص أو الخطاب أن يكون أساساً للدراسات اللسانية، وذلك على لسان كل من: "انجاردن" 1939، و "هيلمسليف" 1943 و "هاريس" 1952 ... و "هارتمان" 1964، و "فيانرش" 1966 الذي حرص على أن يقدّم نهجاً جديداً في معالجة النص". وعُدّ منهج تجزئة النص منهجاً بديلاً للمنهج المعروف والمستخدم باستمرار في كل مراحل الدراسة اللغوية في تحليل الجملة.

لكن هذه الآراء لم تؤثر في مسيرة اللسانيات المألوفة؛ "لأن أصحاب المناهج المتداولة اتجهوا اتجاهاً معاكساً...؛ ذلك أن الانهماك في النظر إلى الوحدات الصغرى والجملة المفردة"، لم يتح الفرصة للاهتمام مباشرة بدراسة النص الكامل.

وفي المرحلة الثانية 1968 تلاقت آراء طائفة من اللسانيين الذين استقل بعضهم عن بعض في الغالب حول فكرة "لسانيات ما وراء الجملة"، منهم على سبيل المثال:

- "إيزنبرغ Isenperg" الذي اعتنى بالبحث في العوامل المتحركة في اختيارات صاحب النص، ومن أبرزها تلك العوامل - في نظره - المجاورة التي تضم مجموعة من الأدوات التي تنظم علاقات الجمل بعضها ببعض كالضمائر وحروف التعريف ... والاقتران بعلائق سببية أو فائية أو أي علاقات أخرى. و"هارفيج Harveg" الذي قدم نموذج استبدال، تتحرك فيه عناصر الاستبدال على المستوى الأفقي وغلب عليه إدراك النص إدراكا وظيفيا، ثم أدخل فيما بعد جوانب نصية كبرى للوصول إلى العلاقات الدلالية - التداولية، والتي تشكل بناء النص.

و"فان دايك" الذي قدم عدة نماذج نصية، ونظرات مختلفة حول دراسة النص ووصفها وتفسيرها، وقد اعتمد في نماذجه على عناصر لغوية، فأدخل فيها مكونات نفسية ومنطقية- دلالية، واتصالية- تداولية إلى جانب المكونات التحويلية والدلالية- التداولية، وقد حاول "فان دايك" مرارا تعديل نماذجه قصد استيعاب عدد أكبر من النصوص.

وفي العموم فقد تركز الانتباه في هذه المرحلة على موضوعات كان الكلام عنها ممكنا بواسطة مفردات من لسانيات الجملة، لكن دون الوصول إلى حلول مقنعة، وكان الاتجاه السائد كما يقول "دي بوجراند": "هو النظر إلى النص من حيث هو جمل متوالية"، ولم توضح لنا هذه المرحلة إلا جزءا يسيرا من مجموعة المميزات المهمة للنص.

وكانت سنة 1972 بشيرا بمرحلة جديدة من البحث في اتجاه نظريات بديلة مما سبقها في حقل اللسانيات، أكثر مما هي مراجعة للقديم. وجاءت الدراسات الجديدة نقدا لأسس الدراسات النحوية المبنية على الجملة، فأدت إلى مقترحات بأفكار جديدة جاء بها "بيتوفي Petovi"، الذي قدم محاولات جديدة وثرية، ولها سمات خاصة، وقد اتسمت نظريته بالتوسع والتي استقرأ عناصرها من المنطق والنحو التحويلي ومكونات أخرى دلالية وتداولية، والتي انتقل بها من محورية الجملة في الدراسة إلى اعتماد النص، وكانت محاولاته قفزة هامة للتحويل إلى اللسانيات النصية.

وفي هذه المرحلة ظهر أيضا "دريسler" 1973 و "شميدت" 1973 و "هارتمان" 1975 دون أن ننسى العمل الكبير الذي قام به "هاليداي Haliday" ورقية حسن سنة 1973 والموسوم بـ "الاتساق في الانجليزية" **"COHESION IN ENGLISH"** والذي يعد بحق إحدى الدراسات المهمة والعظيمة التي حددت المعالم الأساسية للسانيات النص.

فهذه هي المراحل الثلاث الهامة حتى السبعينيات من القرن الماضي التي ذكرها "دي بوجراند" لتطور لسانيات النص للوصول إلى تشكيلها، على الرغم من

أن هذا العلم لم يكتمل بعد اكتمالا تتضح فيه معالمه الأساسية وتتوحد فيه مصطلحاته الرئيسية إذ لا تزال إلى حد الآن تتقاطع مصطلحاته مع مصطلحات علوم أخرى خصوصا منها اللغوية، وهذا ربما لكونه أحدث فروع علم اللغة والذي يتميز عنها من جهة النشأة والتطور، حيث إنه لم يرتبط كما يذهب إلى ذلك مؤرخوا هذا العلم ببلد معين أو بمدرسة بعينها أو باتجاه محدد، هذا على عكس معظم العلوم الأخرى التي لم تتسم بهذه الميزة في الغالب.

فهذا العلم يتقدم الآن يوما بعد يوم وصار يدرس في جميع أنحاء العالم، وهذا ما هو واضح في كليات الجامعات العالمية، وفي كل يوم تظهر لنا إسهامات جديدة تضاف إلى الدراسات السابقة، وظهر في العالم العربي كغيره من مناطق العالم باحثون ومهتمون بهذا المجال المعرفي الجديد أمثال "صلاح فضل" و "سعيد حسن بحيرى" و "أحمد عفيفي" و "إبراهيم خليل" وغيرهم، كلهم يرون ضرورة تجاوز دراسة الجملة إلى النص دون إهمال الأولى التي تعد النواة الحقيقية للنص.

المحاضرة الثانية: مفهوم النص وتشكله ومعاييره

1/ مفهوم النص:

يجدر بنا قبل التطرق لآليات الاتساق أن نخرج على مفهوم النص باعتباره أحد المفاهيم الأساسية التي انبنى عليها هذا العلم، وقد اختلفت تصورات الباحثين لهذا المصطلح تبعا لتعدد منطلقاتهم ومبادئهم، وتتنوع انتماءاتهم المعرفية إذ من الملاحظ بوجه عام أن هذا الاتجاه - لسانيات النص - قد أثار نقدا شديدا وخلافا كبيرا بين الدارسين حول حدود النص وتصوراته وعلاقاته، ويرون أنه لا توجد مصاعب تواجه علما من العلوم مثلما هي الحال بالنسبة لهذا العلم، حيث إنه حتى الآن، وبعد مرور ما يربو عن ثلاثة عقود على نشأته الفعلية لم تتحدد مصطلحاته بدرجة كافية، بل إنه ملتقى لاتجاهات وتصورات غاية في التباين وفروع علمية غاية في الاختلاف، ونتيجة لذلك فإنه لا يسود حول مقولاته وتصوراته ونظرياته الأساسية أي اتفاق بين الباحثين إلا بقدر ضئيل للغاية، رغم الجهود المضنية التي بذلها أعلامه لوضع حدود واضحة بينه وبين العلوم الأخرى، ولم يكن بذلك حظ مصطلح "نص" أسعد حالا من مصطلح "جملة" فثمة اختلاف شديد ... في تعريف النص إلى درجة التناقض أحيانا والإبهام أحيانا أخرى، حيث كما سنرى لا حقا لا يوجد تعريف واضح ومتفق عليه من قبل الباحثين في مجال لسانيات النص بشكل مطلق.

أ. المفهوم اللغوي:

جاء في لسان العرب لابن منظور: النص: رفعك الشيء، نص الحديث ينصه نصا: رفعه، وكل ما أظهر فقد نص، وقال "عمرو بن دينار" ما رأيت رجلا أنص للحديث من الزهري أي أرفع له وأسند، يقال نص الحديث إلى فلان أي رفعه، وكذلك نصصته إليه، ونصت الظبية جيدها أي رفعته.

ووضع على المنصة أي على غاية الفضيحة والشهرة والظهور ونص المتاع نصا: جعل بعضه على بعض، وقد جاء في معلقة امرئ القيس قوله: (الطويل)

وَجِدِّ كَجِدِّ الرَّئِمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ إِذْ هِيَ نَصَّتْهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ

ومما يلاحظ على المعاني اللغوية لمادة (ن.ص.ص) في هذ المعجم أنها متعددة وتدل إما على:

- الرفع بنوعيه الحسي والمعنوي.

- أقصى الشيء وغايته.

- ضم الشيء إلى الشيء.

- الإظهار.

أما المعنى الشائع والمستقر بين متكلمي اللغة العربية المعاصرة، فهو صيغة الكلام الأصلية التي وردت في المعاجم الحديثة مثل المعجم الوسيط والمنجد، إذ جاء في الأول على أنه: "صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلف... أو ما لا يحتمل إلا معنى واحد أو لا يحتمل التأويل، ومنه قوله: "لا اجتهد ما النص".

أما النص في المعجم الفرنسي (Texte) فهو مأخوذ من مادة (Textus) اللاتينية التي تعني النسيج، كما تطلق كلمة (Texte) على الكتاب المقدس أو كتاب القدا... كما تعني منذ العصر الإمبراطوري ترابط حكاية أو نص... و النص منظومة عناصر من اللغة أو العلاقات، وهي تشكل مادة مكتوبة أو إنتاجا شفهيًا أو كتابيًا، فالملاحظ من مادة (Texte) أن معناها الدال على النسيج يوحى بدقة التنظيم وإحكام العمل وعدم وجود فراغات بين أجزاء العمل، وإحكام الربط بين أجزائه، وهو المعنى الذي انتقل إلى النص لأن النص باعتباره نسيج من الكلمات يرتبط بعضها ببعض، وهذا الربط الذي يحدث في النص هو بمثابة خيوط النسيج تربط أول النص بآخره فتجمع بذلك عناصره المختلفة والمتباعدة لتكون بذلك وحدة متكاملة، ويفترض هذا أنه إذا لم تكون هذه الألفاظ والجمل نسيجًا محكم الترابط لا يعد هذا نصًا كما ذهب إلى ذلك رولان بارط.

كما يتبنّى نفس الطرح ويذهب الأزهر الزناد إلى أنه حين صرّح بأنّه "يتوفر في مصطلح "نص" في العربية وكذلك في مقابله في اللغات الأعجمية (Texte) معنى "النسيج". فالنص نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض عن طريق هذه الخيوط التي تجمع عناصره المختلفة والمتباعدة في كل واحد هو ما نطلق عليه مصطلح "نص".

فمما هو ملاحظ أن المعنى المعجمي لمصطلح النص في اللغة العربية وفي اللاتينية يقترب بعضه من بعض ويكاد يكون تعريفًا واحدًا، إلا أنه في التعريف اللاتيني أقرب من الترابط النصي الذي تنادي به لسانيات النص.

ب. المفهوم الإصطلاحي:

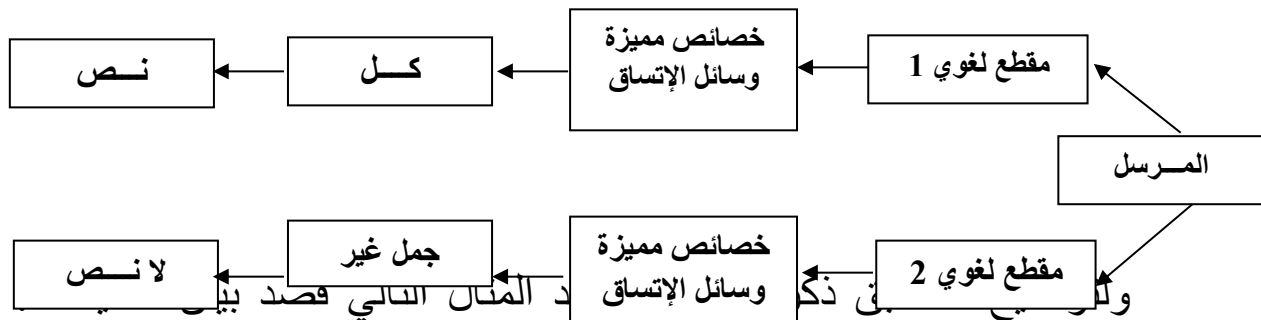
سبق وأن قلنا أنّ هذا المصطلح اختلف في تحديد دلالاته الاصطلاحية، نظرًا لاختلاف رؤى الباحثين في هذا المجال، وكذا تعدد الاتجاهات والنظريات والمدارس اللسانية التي ينتمون إليها، والخلفية المعرفية التي ينطلق منها، وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم أهمّها لتبيين الفرق بينها. **عند علماء العرب:** فمما جاء في الدراسات العربية الحديثة التعريف الذي قال به عبد الرحمن طه بأنه - النص - "كل بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيها بينها بعدد من العلاقات"، ويعتبر هذا التعريف من أهم التعريفات المعاصرة للنص، وقد

جاء هذا الأخير على أساس منطقي، يظهر فيه صاحبه بأنه عبارة عن جمل مترابطة داخل بناء بعلاقات معينة.

ويذهب نور الدين السد في كتابه الأسلوبية وتحليل الخطاب إلى أن النص ليس "مجموعة جمل فقط، لأن النص يمكن أن يكون منطوقا أو مكتوبا نثرا أو شعرا، حوارا أو مونولوجا، يمكن أن يكون أي شيء من مثل واحد حتى مسرحية بأكملها من نداء استغاثة حتى مجموعة مناقشة حاصلة طوال يوم في لقاء هيئة". ثم يذهب بعد ذلك إلى أن النصية هي التي تميز النص من اللانص، فيقول: "النصية تحقق للنص وحدته الشاملة، ولكي تكون لأي نص نصيته ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية التي تخلق النصية، بحيث تسهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة".

2/تشكل النص

فقد انطلق السد في تعريفه للنص من رؤية لسانية تصنف النص تصنيفا نوعيا من خلال تحقق وحدة النص الشاملة من عدم تحققها، ويرجع تحقق هذه الوحدة النصية إلى مجموعة من الوسائل اللغوية والتي يأتي على رأسها كما يذكر السد الاتساق الذي يعد المقوم الأساسي في الحكم على نصية أي نص فيقول: "إذا توافرت وسائل الاتساق كان المقطع اللغوي كلا موحدا، وإذا افتقد إلى الخصائص التي تميزه، والوسائل التي تجعل منه متسقا موحدا وجمله غير مترابطة، فقد مقومات وجوده"، وقد وضع -السد- مخططا بيانيا يوضح فيه الفرق بين الظاهرتين : (النص و اللانص):



"اقطف قليلا من الزهور، ضعها في مزهرية قاعة الاستقبال"، غني عن البيان أن الضمير "ها" في الجملة الثانية يحيل قبلها إلى الزهور في الجملة الأولى، وما جعل الجملتين متسقتين هو وظيفة الإحالة القبلية للضمير "ها"، وبناء على ذلك فإن الجملتين تشكلان نصا.

أما مفهوم النص عند عبد الملك مرتاض فإنه من حيث الشكل لا يحدده من خلال كنهه -أي من خلال الجملة أو مجموعة الجمل- داخل النص، فهو يرى أن النص "لا ينبغي أن يحدد بمفهوم الجملة، ولا بمفهوم الفقرة التي هي وحدة كبرى

لمجموعة من الجمل، فقد يتصادف أن تكون جملة واحدة من الكلام نصا قائما بذاته مستقلا بنفسه، وذلك ممكن الحدوث في التقاليد الأدبية كالأمثال الشعبية والألغاز والحكم السائرة والأحاديث النبوية التي تجري مجرى الأحكام وهلم جرا".

أما النص من حيث دلالاته، فهو شبكة معطيات، ألسنية وبنوية، وأيديولوجية كلها تسهم في إخراج النص إلى حيز الفعل والتأثير، وهنا يستند مرتاض على نظرية القراءة في تحديد مفهوم النص الأدبي، "فالنص قائم على التجديدية بحكم مقروئيته، وقائم على التعددية بحكم خصوصية عطائيتها لكل حالة يتعرض لها في مجهر القراءة، فالنص من حيث هو ذو قابلية للعطاء المتجدد المتعدد بتعدد تعرضه للقراءة، ولعل هذا ما تطلق عليه "جوليا كريستيفا" (إنتاجية النص) حيث إنه يتخذ من اللغة مجالا للنشاط فتراه يتردد إلى ما يسبق هذه اللغة محدثا بعدا بين لغة الإستعمال اليومية - وهي اللغة المسخرة لتقديم الأشياء والتفاهم بين الناس - والحجم الشاعر للفعاليات الدالة، فتتشط اللغة التي هي الأصل الأدبي في كل مرحلة نشاط هذه اللغة التي هي أصل النص في كل مراحله ومظاهره.

ويعرف النص الأدبي أيضا بأنه: "عالم ضخم متشعب متشابك معقد، ورسالته مبدعة تنتهي لدى الفراغ من تدبيجه، فهو لا يرافقه إلا في لحظة المخاض، أو لحظة الصفر كما يطلق عليها "رولان بارط".

وإذا تأملنا هذا التعريف الذي قدمه مرتاض للنص الأدبي، وأمعنا النظر إلى بعض الكتب التي تتمحور دراستها حول لسانيات النص نجد أنه قد أحسن في تعريفه هذا ووضع مصطلح "عالم" كون كتب لسانيات النص تضع المصطلح القريب منه والمتمثل في "عالم النص".

3/معايير النصية

ويذهب صبحي ابراهيم الفقي في كتابه علم اللغة النصيين النظري والتطبيق إلى تبني تعريف "روبرت دي بوجراند" ويعتبره من التعريفات الجامعة والذي يرى النص "أنه حدث تواصل يُلزم لكونه نصا أن تتوفر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير:

- 1- السبك أو الربط النحوي (Cohesion).
- 2- الحبك (Coherence) أو التماسك الدلالي، وترجمها تمام حسان بالإلتحام.
- 3- القصد (Intentionality) وهو الهدف من إنشاء النص.
- 4- القبول أو المقبولية (Acceptability) وتتعلق بموقف المتلقي من قبول النص.
- 5- الإخبارية أو الإعلام (Informativity) أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه.
- 6- المقامية (Situationality) وتتعلق بمناسبة النص للموقف.

7- التناص (Intertextuality) "

وما هو واضح من هذا التعريف الذي يتبناه صبحي إبراهيم الفقي أنه تعريف شامل لا يلغي عنصرا من عناصر الحدث الكلامي في التحليل؛ حيث أنه جمع بين المرسل للرسالة ومتلقيها وكذلك السياق بالإضافة إلى أدوات الربط اللغوية، حيث كل هذه العناصر النصية كانت محل اهتمام في التحليل النصي لديه، ومما هو ملاحظ عليه أنه لا يعطي عنصرا اهتماما أكثر على حساب العناصر الأخرى بل يساوي بين كافة عناصر التحليل النصي.

• عند علماء الغرب:

يعدّ فان ديك من رواد لسانيات النص بفضل الجهود الجادة التي قدّمه في سبيل توصيف بنية ونصية الأشكال الأدبية حيث اهتم في كتابه المشهور "النص والسياق" بتحليل النص رابطا بين الأبعاد البنوية والسياقية والثقافية، أي بين الجوانب الدلالية والتداولية.

وتحدد **جوليا كريستيفا** النص على أنه: "جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان بواسطة الربط بين كلام تواصل يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه أو المترامنة معه، فالنص إذن إنتاجية، وهو ما يعني:

أ- أنّ العلاقة باللسان الذي يتموقع داخله هي علاقة إعادة توزيع (صادمة بناءة)، ولذلك فهو قابل للتناول عبر المقولات المنطقية لا عبر المقولات اللسانية الخالصة.

ب- أنه ترحال للنصوص وتداخل نصي، ففي فضاء نص معين تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى".

تركّز **كريستيفا في تعريفها للنص**، أنّه ظاهرة تتجاوز ماهو لغوي؛ أي أنّ تحليل النص لا ينحصر في مقولات اللغة، كما تنطلق من مفهوم التناص في تحديد مفهوم النص، أي ينظر إلى النص من حيث إنتاجه كنص يتعلق مع نصوص أخرى.

أما عند الرجوع إلى المنطلقات اللسانية في تعريف النص خصوصا تلك التي تأخذ من لسانيات النص منهجا في تعريفاتها، فنجد: **كلاوس برينكر**، إذ يذهب إلى أن النص: "تتابع متماسك من علامات لغوية، أو مركبات من علامات لغوية لا تدخل تحت أية وحدة لغوية أخرى أشمل"، فهو يرى في تعريفه هذا أن النص وحدة لغوية كبرى يتكون من وحدات صغرى متماسكة بعضها ببعض، في إشارة إلى عملية الترابط النصي من خلال التعالق بين الأجزاء المتوالية.

ويرى **برينكر** أن تعريفات النص المختلفة قد انطلقت من اتجاهين:

الاتجاه الأول: يقوم على أساس النظام اللغوي، وقد اعتمدت معظم التعريفات فيه إلى حد بعيد على تحديدات علم لغة الجملة ذات الأصل البنيوي أو التوليدي – التحويلي، حيث يظهر النص كتابع متماسك من الجمل.

والإتجاه الثاني: يقوم على أساس نظرية التواصل، فيعرف النص بوصفه فعلا لغويا معقدا يحاول المتكلم به أو كاتبه أن ينشئ علاقة تواصلية معينة مع السامع والقارئ. وترتكز في ذلك على نظرة الفعل الكلامي المتطورة داخل الفلسفة اللغوية الأنجلوسكسونية.

واقترح برينكر في نهاية عرضه للإتجاهين مفهوما يجمع ويدمج الجانبين اللغوي البنيوي والتواصلية السياقي، فيعرف النص على أنه "وحدة لغوية تواصلية في الوقت نفسه".

أما هاليداي Halliday ورقية حسن Roquaiya Hassan فقد أشارا إلى أن: " كلمة نص تستخدم في علم اللغويات لتشير إلى أي فقرة مكتوبة أو منطوقة مهما كان طولها، شريطة أن تكون وحدة متكاملة" ، وظاهر هذا التعريف أن النص يشمل المنطوق والمكتوب سواء طال حجمه أو قصر، كما أنهما ينظران إلى النص باعتباره وحدة دلالية، سواء كان كلمة أو جملة أو عددا من الجمل، فهما يركزان على الوظيفة التواصلية للنص، فبأي شكل كان-كلمة أو جملة أو عددا من الجمل-يمكن عدّه نصا، إذا تحقق التواصل.

ويذهب هارفيج R.Harvig إلى أن النص عبارة عن " ترابط مستمر للاستبدالات السنتجيمية التي تظهر الترابط النحوي في النص".

وهناك من ينظر إلى النص على أنه كم أو مجموعات من الإشارات التواصلية، التي تحقق العملية التواصلية بين منشئ النص ومتلقيه، كما يذهب إلى ذلك شميث S.J.Schmidt في تعريفه للنص مؤكدا هذا المفهوم حيث يقول: النص "جزء محدد موضوعيا (محوريا) من خلال حدث اتصالي ذي وظيفة اتصالية (إنجازية) "، فهو هنا اشترط وحدة الموضوع الذي يتمحور حوله النص، وأيضا وحدة مقصده، ويكون قد تشكل لأداء هدف معين، وهناك تعريفات كثيرة لم تذكر واقتصرت على بعضها خشية الإطالة.

المحاضرة الثالثة: لسانيات النص المفهوم والأهداف

تعدّ لسانيات النص حقلاً معرفياً جديداً ضمن الحقول المعرفية الأخرى التي اهتمت بالظاهرة اللغوية، تعود إرهاباته إلى النصف الثاني من الستينيات وبداية السبعينيات، وقد جاء ليكون بديلاً لمناهج التحليل اللسانية التي سبقته فيكمل ما عجزت عنه، محولاً بذلك الدراسة اللسانية من محورية الجملة إلى النص، أي من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص ليصبح بذلك النص الوحدة اللغوية الكبرى في التحليل، هدفه هو وصف ودراسة الأبنية النصية، وتحليل المظاهر المتنوعة الأشكال للتواصل النصي، ويعرّفه صبحي إبراهيم الفقي بأنه: " فرع من فروع علم اللغة الذي يهتم بدراسة النص باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمّها الترابط أو التماسك ووسائله وأنواعه والإحالة المرجعية وأنواعها والسياق النصي، ودور المشاركين في النص، وهذه الدراسة تتضمن النصوص المنطوقة والمكتوبة ... و تؤكد الطريقة التي تنتظم بها أجزاء النص، وترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد"، ومن ثم فإن كثيراً من الظواهر تعالج في إطار الوحدة الكبرى للتحليل.

إذن لسانيات النص منهج لساني يبتخذ النص وحدة للتحليل بدلاً من الجملة، بالتركيز على كفاءات انتظامه واتساقه، أي أنها تبحث عن الآليات الشكلية والدلالية التي تسهم في بناء النص، كما أنّ الإحاطة بسياقات النص الخارجية لها دور كبير في إيضاح دلالاته وبذلك يتحقق انسجام النص.

بناء على ما سبق يمكن القول أن هذا العلم يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطوية إلى جوار القواعد التركيبية، ويحاول أن يقدم سياقات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها وبعبارة موجزة قد حددت للنص مهام بعينها لا يمكن أن ينجزها بدقة إذا التزم حد الجملة.

ومما يُستنتج من هذا التعريف أن لسانيات النص لها قواعدها التي تميّزها عن العلوم الأخرى، باعتبارها لم تقتصر في الدراسة على البنية الشكلية المجسدة في الاتساق وأدواته، بل اهتمت أيضاً الجانب الدلالي الذي اصطلح عليه بالانسجام، مادام أنها تنظر إلى النص باعتباره الوحدة الكلية الكبرى للتحليل.

وبعد ذلك بين لنا بحيري أنواع الظواهر التركيبية التي تدرس في لسانيات النص بقوله: " لقد عني علم اللغة النصي في دراسته نحو النص بظواهر تركيبية نصية مختلفة، منها: علاقات التماسك النحوي النصي، وأبنية التطابق والتقابل، والتراكيب المحورية، والتراكيب المجتزأة وحالات الحذف، والجمل المفسرة، والتحويل إلى ضمير، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فردية،

وغيرها من الظواهر، التي لا يمكن تفسيرها تفسيراً كاملاً دقيقاً إلا من خلال وحدة النص الكلية".

وبهذا يكون هدف لسانيات النص هو تحليل البنى النصية واستكشاف العلاقات النسقية المفضية إلى اتساق النصوص وانسجامها والكشف عن أغراضها التداولية، إذ يرى **صبحي إبراهيم الفقي**، أن مهام لسانيات النص تتجلى في إحصاء الأدوات والروابط التي تسهم في التحليل، ويتحقق هذا الأخير بإبراز دور تلك الروابط في تحقيق التماسك النصي مع الاهتمام بالسياق وأنظمة التواصل المختلفة.

فمن أهم ملامح لسانيات النص دراسة الروابط مع التأكيد على ضرورة المزج بين المستويات اللغوية المختلفة، وهذا بالاتساق الذي يتضح في تلك النظرة الكلية للنص برصد العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة التي تحكم تماسك النص، والتي تنبئ عن ذلك الترابط العميق بين الوحدات الجزئية، دون فصل بين هذه الأجزاء.

فلسانيات النص تراعي في وصفها وتحليلاتها عناصر لم توضع في الاعتبار من قبل، وتلجأ في تفسيراتها إلى قواعد تركيبية، وقواعد دلالية ومنطقية، بحيث تسعى إلى تحقيق هدف يتجاوز قواعد إنتاج الجملة إلى قواعد إنتاج النص؛ إذ لم يعد الاهتمام مقتصرًا على الأبعاد التركيبية للعناصر اللغوية في انفرادها وتركيبها، بل لزم أن تتداخل معها الأبعاد الدلالية والتداولية، حتى يمكن أن تفرز نظاماً من القيم والوظائف التي تشكل جوهر اللغة، إذ ليس من المجدي الاهتمام بالوصف الظاهري للمفردات، وأبنية تتضمن في أعماقها دلالات متراكمة نشأت عن استخدامها وتوظيفها في سياقات ومقامات متعددة.

ويرى **دي بوجراندان** العمل الأهم للسانيات النص هو دراسة مفهوم النصية **"Textuality"** من حيث هو عامل ناتج عن الإجراءات الاتصالية المتخذة من أجل استعمال النص.

وهكذا يكون تميز لسانيات النص في اتساع مجال الرؤية بأنها تنطلق من دلالات عامة تتجاوز الجمل إلى وحدات نصية كبرى، لأن هدفها تحديد الوسائل التي مكنت من ربط الجمل وشكلت منها وحدة دلالية متلاحمة الأجزاء عن طريق تحديد العلاقات المتشابهة بين عناصر البنية الكبرى، التي تؤدي إلى إنتاج الدلالات التعبيرية للتراكيب.

لذلك كان من أسباب اللجوء إلى الدراسة النصية، هو أن أوجه الترابط التي أفرزتها التحليلات على مستوى الجملة لم تعد كافية لتغطية مستوى النص وإيجاد العلاقة بين فقرة وفقرة، ونص ونص، وهكذا يبرز عند النظر إلى السور القرآنية،

فلا يمكن إدراك هذه الصلة والترابط من خلال نحو الجملة، بل النظرة النصية كما هي بمفهومها الواسع.

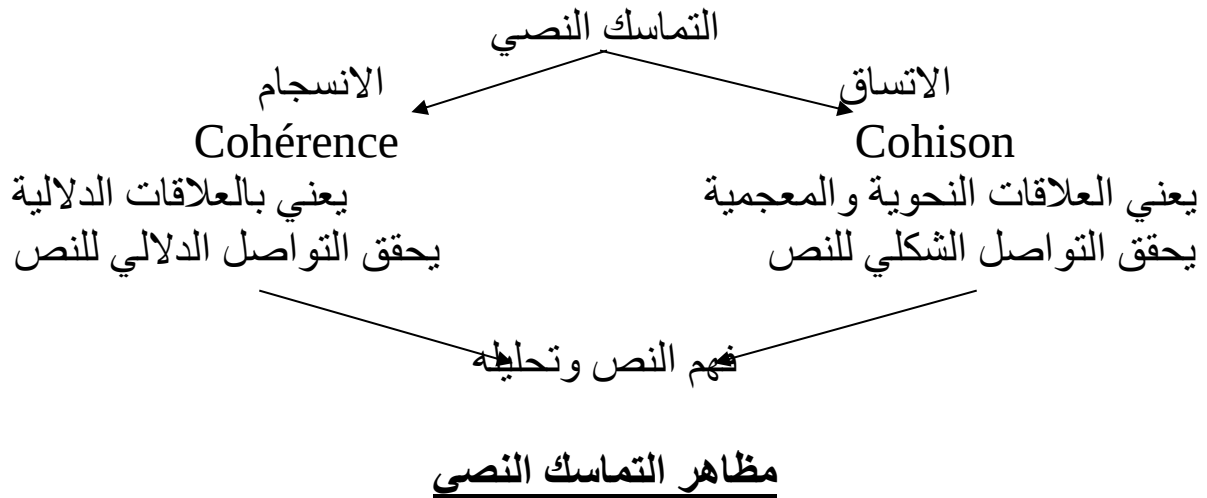
وهكذا يكون تميز لسانيات النص في اتساع مجال الرؤية، بأنها تنطلق من دلالات عامة تتجاوز بها الجمل إلى وحدات نصية كبرى، لأن هدفها هو تحديد الوسائل التي مكنت من ربط الجمل والوصول إلى وحدة النص.

إذن لسانيات النص جاءت لتثبت نصية نص ما من عدمها، إذ تفيدنا في التفريق بين ما هو نص يعتمد في الدراسة والوصف والتحليل، وما هو ليس بنص، فهي بمثابة غربال يكشف به ترابط النص في وحدة علائقية، تلتحم أجزاؤه لتشكل لنا وحدة كلية شاملة، أو يبين لنا عدم الترابط والالتحام بين هذه الأجزاء والوحدات.

المحاضرة الرابعة: التماسك النصي مفهومه وأدواته

من أهم الظواهر التي تتجاوز إطار الجملة المفردة، و التي اهتم بها علم النص ظاهرة " التماسك النصي " التي تقوم على التصور الذي يجمع عناصر نحوية تقليدية مع عناصر مستقاة من علوم متداخلة مع النحو، وقد تم التمييز بين نوعين من الربط؛ أما أولهما فتحققه أدوات الربط النحوية(الروابط)، وأما ثانيهما فتحققه وسائل دلالية، وإذا كان النوع الأول للترابط أو ما يعرف بالاتساق يظهر في المستوى السطحي للنص من خلال الجمل فإن النوع الثاني والذي يعرف بالتماسك أو الانسجام يظهر في المستوى العميق للنص حيث تتضح طرق الترابط التي ربما لا تظهر على السطح.

وبناء على ما سبق فإن النوع الأول (الاتساق) له طبيعة خطية أفقية تظهر في مستوى تتابع الكلمات والجمل المسئولة عن تكوين سياق نصي معين يساعد على تفسير التراكيب داخل النص، وأما الثاني فله طبيعة دلالية تجريدية تتجلى في علاقات وتصورات تعكسها الكلمات والجمل يحتاج استخراجها ووصفها إلى قدرة معينة ومعرفة واسعة، ونحدد مظاهر الترابط النصي في الشكل التالي:



يقوم الربط النحوي على فهم كل جملة في النص من خلال فهم الجمل الأخرى، ومن العوامل التي تحقق الترابط في المستوى السطحي ما يعرف بالمؤشرات اللغوية مثل: علامات العطف والوصل والفصل وأسماء الإشارة وغيرها فلها وظيفة مشتركة في إبراز ترابط العلاقات السببية بين العناصر المكونة للنص في مستواه الخطي ، أما التماسك الذي يعنى الوحدة والاستمرار فيقوم على قواعد وابنية تصويرية تجريدية ... وهذا النوع من التماسك يحتاج إلى

كفاءة عالية للمفسر ودراية واسعة، حيث يتجاوز هذا التماسك الدلالى الأبنية النحوية للنص، إذ قد نجده فى الحالات التى يظهر فيها النص مفككا من السطح لكنه فى حقيقة الأمر متماسكا فى بنيته العميقة.

اختلف العلماء فى تسمية بعض المفاهيم التى تعمل على إبراز التماسك الدلالى الذى أطلق عليه "فان ديك" "البنية الكبرى للنص" ويقصد بها البنية التجريدية الكامنة التى تمثل منطق النص، أما غريماس فسمّاها "البنية العميقة الدلالية" ففان ديك يرى أنه يجب البحث فى العلاقات التداولية للاداء اللغوى على اساس نحو النص و نحو الجملة، أي أن التواصل لا يتحقق إلا من خلال النص الذى قد يتكون من جملة واحدة أو كلمة واحدة.

إن الإدراك الكلى للنص لا يحدده الخواص المنفصلة للأبنية الصغرى (الجمل) بل يتحدد من خلال تجاورها فى التحليل من أبنية النص الكبرى حيث ترتبط كل بنية بنوع التماسك الذى تؤديه فى بنية النص الداخلية أو الخارجية، ويحتاج النص إلى التماسك الدلالى أكثر من العمليات التداولية بين الوحدات التعبيرية المتجاورة داخل النص، ويتحدد على مستوى الدلالات كما يتحدد على مستوى المدلولات .

ولهذا ينطلق أغلب علماء النص من الجملة لتحليل الترابط النصى باعتبارها جزءا داخل كل منسجم متماسك ، ذلك أن فصلها يؤدى إلى فهم جزئى لمل تحمله من دلالات قد تحقق امتدادا داخل المجموع أو تتغير جزئيا أو كليا وفق دلالات الجمل الأخرى ولهذا وضع نحو خاص بالنص ودلالة تتجاوز دلالة المفردات والجمل، ذلك أن التماسك النصى لا يتحدد على مستوى علاقات الترابط بين المتتاليات والجمل فحسب بل يتحدد كذلك على مستوى البنية الكبرى للنص باعتبارها عملا كليا يحدد معنى النص، فهي ترتبط بالموضوع الكلى له.

لاشك أن لسانيات النص تتعامل مع النص على أنه وحدة كلية، ولذلك كان المدخل إلى دراسة الترابط النصى الوقوف على الخواص التى تؤدى إلى تماسكه، وتعطي تفصيلا لمكوّناته التنظيمية النصية، ويتحقّق ذلك بالتركيز فى المستوى الأول على التلاحم بين أجزاء النص، وروابطه الداخلية، وهذا ما أدّى بكثير من الباحثين المهتمين بالدراسات النصية إلى توجيه الأنظار إلى أحد الآليات المهمة فى ترابط النصوص وتعالقها، وهى آلية الاتساق التى تعدّ من أهمّ الآليات المتحكّمة والمساهمة فى دراسة بنيات النص، وإبراز مواطن تحقق الترابط فيه من عدمها.

المحاضرة الخامسة: الاتساق:

أ- مفهومه لغة:

يقول ابن منظور في معجمه الشهير: "اسْتَوْسَقْتُ الْإِبِلَ: اجتمعت، وَوَسَقَ الْإِبِلَ: طردها وجمعها... وَاسْتَسَقْتُ الْإِبِلَ وَاسْتَوْسَقْتُ: اجتمعت، وَقَدْ وَسَقَ اللَّيْلُ وَاسْتَسَقَ، وَكُلُّ مَا انْضَمَّ، فَقَدْ اسْتَسَقَ، وَالطَّرِيقُ يَسْتَسِقُ أَي يَنْضَمُّ ... وَاسْتَسَقَ الْقَمَرُ: اسْتَوَى، وَفِي التَّنْزِيلِ: "فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ (16) وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ (17) وَالْقَمَرِ إِذَا اسْتَسَقَ (18)".

يقول الفراء: وما وَسَقَ أَي؛ وَمَا جُمِعَ وَضُمَّ. وَاسْتَسَقَ الْقَمَرُ: امْتَلَأُوهُ واجتماعه واستواؤه ليلة ثلاث عشرة وأربع عشرة... والوسق: ضُمُّ الشيء إلى الشيء ... وقيل كل ما جُمِعَ فَقَدْ وُسِقَ ... والاتساق الانتظام.

يتضح مما أورده ابن منظور أن كلمة الاتساق كثيرة المعاني، إلا أنها تكاد تجتمع في معاني معدودة رغم تشعب استخداماتها؛ إذ تُستخدم في مجملها في معاني: الاجتماع والانضمام، والانتظام والاستواء الحسن، وكل هذا ليس بعيدا بل يكاد يتفق مع معنى الاتساق في اصطلاح المهتمين بلسانيات النص، بل إن معانيه هذه المعاني تُؤدِّي معناه - أي الاتساق - بدقّة متناهية.

وجاء في المعجم الوسيط "وَسَقْتُ الدَّابَّةَ تَسِيقُ وَسَقًا، وَوُسُوقًا حَمَلْتُ، وَأَغْلَقْتُ عَلَى الْمَاءِ رَحْمَهَا، فَهِيَ وَاسِقٌ ...، وَوَسَقَ الشَّيْءُ، ضَمَّهُ وَجَمَعَهُ، وَاسْتَسَقَ الشَّيْءُ، اجْتَمَعَ وَانْضَمَّ، وَاسْتَسَقَ انْتَضَمَ، وَاسْتَسَقَ الْقَمَرُ: اسْتَوَى وَامْتَلَأَ، (استوسق) الشَّيْءُ: اجْتَمَعَ وَانْضَمَّ، يُقَالُ: اسْتَوْسَقَتِ الْإِبِلُ، وَاسْتَوْسَقَ الْأَمْرُ: انْتَضَمَ".

مما هو ملاحظ على ما جاء في المعجم الوسيط حول المادة (وس ق) و بالتحديد الاتساق أن معظم المعاني التي جاء بها فقد ذُكرت في لسان العرب، وهي أيضا تحمل معنى الاجتماع و الانتظام و الانضمام و حمل الشيء مجتمعا، فهو أيضا لا يبتعد عن معنى الاتساق في الدراسات النصية الحديثة.

وقد جاء في معجم أكسفورد (oxford) بأن الاتساق هو "إلصاق الشيء بشيء آخر بالشكل الذي يشكلان وحدة مثل: اتساق العائلة الواحدة، و تثبيت الذرات بعضها ببعض لتعطي كلا واحدا..." ، ففي هذا المعجم يعنى الاتساق شدة الالتصاق، وتثبيت أجزاء الشيء الواحد بعضها ببعض.

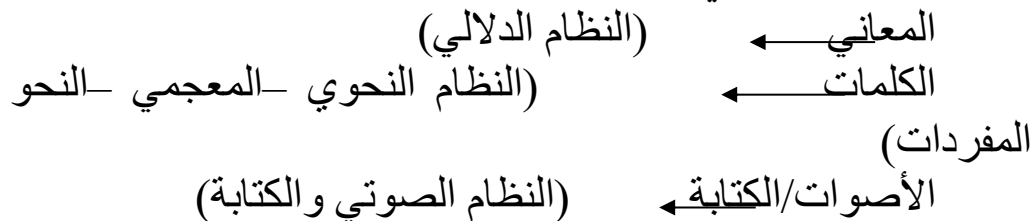
يتضح مما سبق ذكره من معان لكلمة الاتساق في المعاجم العربية وفي المعجم الغربي أنه تكاد تتفق معانيه؛ إذ أنها تدور عموما حول الجمع و الانتظام و انضمام الأجزاء بعضها ببعض في كلٍّ موحد، وهذه المعاني تقترب كثيرا من المفهوم الاصطلاحي للاتساق.

ب- اصطلاحا:

يعدُّ الاتساق أحد المصطلحات المحورية في الدراسات التي تندرج في مجال لسانيات النص؛ إذ يكاد يندر أن نجد باحثاً في هذا المجال لم يعط هذا المصطلح كثير اهتمام، بل نستطيع القول أن الاتساق أحد المفاهيم الأساسية في لسانيات النص، وهو يختص بالترابط على المستوى البنائي الشكلي، إذ يعرفه محمد خطابي على أنه: "ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص/خطاب ما، يهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته"، ومما هو واضح أن هذا التماسك إنما يتكوّن من مجموعة من أدوات الترابط النحوي و المعجمي التي تعتبر مكونات فعّالة في تحقيق الجانب الاتساق؛ إذ لا يمكن أن نطلق على نص أنه متسق إلا إذا تحقق وجود مجموعة من الروابط التي تعمل على بناء تماسكه.

ثم يُعرِّج الكاتب على كيفية رصد تحقق الاتساق في نص من النصوص فيواصل قائلاً: "ومن أجل وصف اتساق الخطاب/النص يسلك المحلل-الواصف- طريقة خطية، متدرّجا من بداية الخطاب (الجملة الثانية منه غالبا) حتى نهايته، راصدا الضمائر و الإشارات المحيلة إحالة قبلية أو بعدية مهتما أيضا بوسائل الربط المتنوعة كالعطف، والاستبدال و الحذف، والمقارنة، والاستدراك... كل ذلك من أجل البرهنة على أن النص/الخطاب (المعطى اللغوي بصفة عامة) يشكل كلاً متآخذاً."

وهذه الروابط التي ذكرها خطابي هي الروابط التي عدّها كل من "هاليداي" و"رقية حسن" من أهمّ الروابط المساهمة في اتساق النص و تماسكه. و يرى كل من هاليداي و رقية حسن " أن مفهوم الاتساق مفهوم دلالي؛ إذ أنّه يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص و التي تحدّده كنص. يتضح من هذا التعريف أنّ الباحثين قد حصروا مفهوم الاتساق في الجانب الدلالي، ولقد عبّ على هذا محمد خطابي وبيّن بأنّ الاتساق لا يقتصر على الجانب الدلالي فحسب، وإنما يتمّ في مستويات أخرى، كالنحو والمعجم وقال بأن هذا مرتبط بتصور الباحثين للغة كنظام في ثلاثة أبعاد/مستويات: الدلالة (المعاني)، والنحو و المعجم (الأشكال)، والصوت والكتابة (التعبير)، يعني هذا التصور أنّ المعاني تتحقّق كأشكال، والأشكال تتحقق كتعابير، وبتعبير أبسط: تنتقل المعاني إلى كلمات والكلمات إلى أصوات أو كتابة، و يتضح هذا من خلال الشكل التالي:



ويُتجه المعنى العام للاتساق حسب "هاليداي" و "رقية حسن" إلى مفهوم النص، فدور الاتساق في نشأة النص إنما هو توفير عناصر الالتحام، وتحقيق الترابط بين بداية النص وآخره، دون الفصل بين المستويات اللغوية المختلفة، فالترابط النصي هو الذي يخلق بنية النص، ومن أجل تحقيق ذلك الترابط النصي لابد من توفير مجموعة من الظواهر التي تعمل على تحقيق الاتساق في مستوى النص، وهذه الوسائل هي: الإحالة، الضمائر، الاستبدال، الحذف، والربط والاتساق المعجمي.

أما محمد الشاوش فيُعرّف الاتساق "بكونه مجموعة الإمكانيات المتاحة في اللغة لجعل أجزاء النص متماسكة ببعضها بعض"، فقله "الإمكانيات المتاحة في اللغة" هي إشارة واضحة إلى الروابط الشكلية، أو العناصر النحوية والمعجمية البارزة في اللغة التي تعمل على ربط أجزاء النص المختلفة.

أما صبحي إبراهيم الفقي، فقد قال: "بأن مصطلح **"cohérence"** يُستخدم للترابط الدلالي ويرتبط بالروابط الدلالية، بينما يعني مصطلح **"cohésion"** العلاقات النحوية، أو المعجمية بين العناصر المختلفة في النص، وهذه العلاقة تكون بين جمل مختلفة أو أجزاء مختلفة من الجملة".

ثم يردف قائلا: "ونرى-بدلاً من هذا الاختلاف- أن المصطلحين يعنيان معاً التماسك النصي، ومن ثم يجب التوحيد بينهما باختيار أحدهما وليكن **"cohésion"**، ثم نقسّمه إلى التماسك الشكلي والتماسك الدلالي؛ فالأول يهتم بالعلاقة الشكلية بما يحقق التواصل الشكلي للنص، والثاني يهتم بعلاقات التماسك الدلالية بين أجزاء النص من ناحية، وبين النص وما يحيط به من سياقات من ناحية أخرى ... ومن ثم فسوف نعتمد على مصطلح **"cohésion"** بمعنى التماسك"، فصبحي إبراهيم الفقي يجمع بين مصطلحي الاتساق والانسجام ليؤدّ مصطلح يشمل المعنيين وهو: التماسك النصي.

أما من حيث الاستعمال -الاتساق- فقد عدنا إلى الباحث مفتاح بن عروس الذي أدلى بدلوّه في موضوع الاتساق، حيث فضّل أن يكون التفريق بين المصطلحين لغوياً أولاً فقال: "يقابل مصطلح الاتساق المصطلح الأجنبي **"cohésion"**، ويقابل مصطلح الانسجام المصطلح الأجنبي **"cohérence"**، وقد بيّن سبب تفريقه بين المصطلحين؛ إذ أنّه رأى بعض الباحثين قاموا بدمج المصطلحين في مصطلح واحد، وهناك من يذكر أحدهما ويريد به المصطلح الآخر، إلى درجة الخلط بينهما.

والجدير مما هو ملاحظ حول مصطلح الاتساق أنه يعاني أيضاً شيئاً من عدم الضبط في تحديد المفهوم، لأن بعضاً من الباحثين يعطيه من الدلالة ما لا يحتمله أو يعطيه معنى غير دقيق، فقد يطلقه البعض على التماسك النحوي، كما

فعل ابراهيم خليل في كتابه "في اللسانيات ونحو النص"، وأيضا كما سبق ذكره عند صبحي ابراهيم الفقي الذي جمع بين المصطلحين-الاتساق والانسجام- في مصطلح واحد وهو التماسك النصي.
وانطلاقا من ذلك سنورد آليات الاتساق كالآتي :

المحاضرة السادسة: آليات الاتساق

يمثل جانب الاتساق بعداً مهماً في دراسة النص القرآني؛ لأنّه يرتبط بجانب الانسجام في أمور كثيرة يرصدها متلقي النص، لذلك كان الهدف من هذه الدراسة في هذا الجزء هو استخراج الآليات التي ساهمت في اتساق سورة الأعراف، للوقوف على كيفية ترابط النص، وطبيعة النظام اللغوي المشكّل للسورة للوصول إلى القيمة الدلالية لها؛ لأنّ فهم أيّ نص لا يتمّ إلّا بالتعاقد والتكامل بين الشكل والدلالة، وهو الأمر الذي تسعى هذه الدراسة لرصده من خلال الكشف على الارتباط الكلي للسورة بآليات الترابط النصي التي تعتبر معايير يمكن الاستناد إليها في الحكم على اتساق نص ما، مع العلم أن كل آلية من آليات الاتساق تنطلق من فكرة مختلفة عن الأخرى في علاقتها مع النص، لكن تتفق جميعها في القيام بدور لغوي يُعد الأساس لتكوّن النص.

ومن أبرز من تكلم عن آليات الاتساق، وأصبح بعدها مرجعاً للنصانيين في ذلك: كتاب "الاتساق في الإنجليزية"، للثنائي "هاليداي و"رقية حسن" حيث قام كتابهما على خمس آليات وهي:

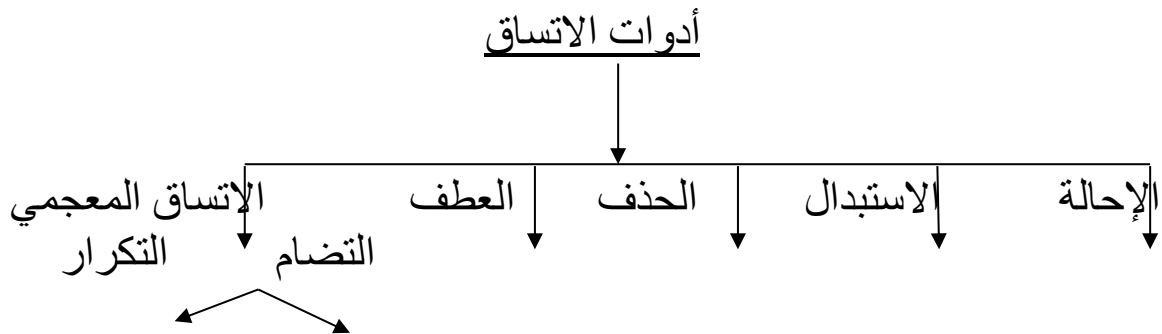
1- الإحالة أو المرجعية.

2- الاستبدال.

3- الحذف.

4- الربط أو العطف.

5- الاتساق المعجمي.



نبدأ بأولى هذه الآليات:

1/ الإحالة:

أ- مفهوم الإحالة:

تعتبر الإحالة مادة أولية يتكئ عليها محلل النص كي يثبت مدى اتساق نصه، وهي من أهم الأدوات التي تحقق هذا الاتساق و "تتوفر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خاصة الإحالة".

ويقول "جون لوينر" في سياق حديثه عن المفهوم التقليدي للإحالة: "أنها العلاقة القائمة بين الأسماء ومسمياتها"، إذ أن الأسماء تحيل إلى المسميات. وتطلق تسمية العناصر الإحالية - حسب الأزهر الزناد - على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، "بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص". ويتصل "النص الممتلك للعناصر الإحالية بعنصرين ضروريين محال ومحال إليه، وكلاهما يملك نفوذا داخل النص، موكول إلى ثقافة المتلقي، وسياق النص".

كما تطرّق ميرفي "muphy" للإحالة واعتبرها "تركيب لغوي يشير إلى جزء ما ذكر صراحة أو ضمنا في النص الذي يتبعه أو الذي يليه"، وذلك أن العنصر المُحال يعتمد على عنصر آخر مُحال إليه بحيث لا يُمكن فهم الأول إلا بالعودة إلى ما يُحال عليه وذلك لأنّ العناصر المحالة لا تملك دلالة مستقلة بل هي تابعة في دلالتها إلى عناصر أخرى.

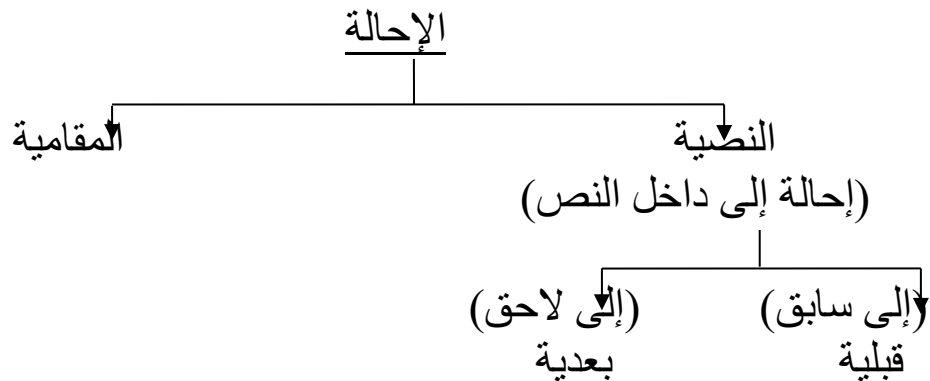
ولذلك اعتبرت الإحالة علاقة بين العبارات Object والأحداث Events والمواقف Situations في العالم الذي يُدلُّ عليه بالعبارات ذات الطابع البدائي في نص ما؛ إذ تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النص أمكن أن يقال عن هذه العبارات إنها ذات إحالة مشتركة، ومع أن هناك أنواعا كثيرة من الإحالة المشتركة، فإنه قد اكتشف بأن الاشتراك في الإحالة من خلال الألفاظ الكنائية فقط، والألفاظ الكنائية من حيث المحتوى في الاستعمال مأخوذة من العبارات التي تشترك معها في الإحالة، وبهذا تختلف الألفاظ الكنائية عن هذه العبارات بطرق نظامية.

وتعتبر الألفاظ الكنائية من حيث إمكانية التطبيق لها مدى أوسع، حيث تخضع لقيود على ورودها حتى لا يتحول الفهم إلى إشكال لا ضرورة له، وتعدّ الضمائر أشهر أنواع الكلمات الكنائية.

وقد استعمل الباحثان "هاليداي ورقية حسن" مصطلح الإحالة استعمالا خاصا، وهو أن العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها، وتمتلك كل لغة على عناصر تملك خاصية الإحالة، وهي حسب الباحثين: الضمائر وأسماء الإشارة والمقارنة، وهي أهمّ وسائل الاتساق.

ب- أنواع الإحالة:

وتنقسم الإحالة إلى نوعين رئيسيين: إحالة نصية والتي تتفرع بدورها إلى: إحالة قبلية وإحالة بعدية، أم الثاني فهو الإحالة المقامية والرسم التالي يوضح أنواع الإحالة:



مخطط أنواع الإحالة

يتضح من هذا الشكل أن الإحالة تنقسم إلى قسمين: إما إحالة داخل النص أو إحالة إلى خارج النص، ورغم الاختلاف بينهما إلا أنهما يشتركان في وجود عنصر محال إليه في مكان آخر، وهذا ما سيظهر من خلال تحديد مفهوم كل نوع.

1- الإحالة النصية أو داخل النص Endophora:

للإحالة النصية دور هام في خلق ترابط كثير من جزئيات النص؛ ذلك أنها تحيلنا إلى ملفوظ آخر داخل النص، ومن تم فهي تعتبر أداة فعالة في كشف اتساق النص، فوجودها يبعد تشتت النص، وهي رابط معنوي يقوى أواصر العناصر المتباعدة.

وفى هذا النوع من الإحالة لابد للمتلقي من العودة إلى العناصر المحال إليها، فهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ، سابقة كانت أو لاحقة، فهي إحالة نصية وتنقسم بدورها إلى قسمين:

أ- الإحالة القبلية Anaphora:

وهي إحالة على سابق أو إحالة بالعودة، وهي "استعمال كلمة أو عبارة أخرى سابقة في النص أو المحادثة، وتعود على مفسر سبق التلفظ به"، وفيها يجري تعويض لفظ المفسر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد الضمير. وقد لاقى هذا النوع من الإحالة اهتماما كبيرا عند النحاة العرب، وذلك عندما اشترطوا رجوع الضمير المطابق للاسم إذا كان بين الجملتين رابط، واشترطوا أيضا عودة الضمير على مرجع واحد سابق له لأن هذا هو الأقرب في الكلام، وذلك لأن الضمائر كلها لا تخلو من إبهام وغموض سواء للمتكلم أو المخاطب أو للغائب، وعليه فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها ويفسر غموضها.

وتشمل الإحالة بالعودة على نوع آخر من الإحالة يتمثل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد، وهو الإحالة التكرارية « Epanaphora » ، وتمثل الإحالة بالعودة أكثر أنواع الإحالة دورا في الكلام، وأمثلة في القرآن الكريم كثيرة جدا.

قال تعالى: " وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى " فالضمير المستتر في الفعل "يسعى" أحال إلى الرجل المذكور قبل الفعل، وعليه فالإحالة هنا نصية قبلية.

ب- الإحالة البعدية Cataphora:

أو الإحالة على لاحق وهو استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سوف تستعمل لاحقا في النص أو المحادثة، بحيث تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحقا عليها، وأبرز أبواب النحو العربي توضيحا لها "ضمير الشأن، ومثاله قوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ". فالضمير "هو" ضمير شأن يحيل إلى لفظ الجلالة (الله)، ومثال الجمل والعبارات؛ الجمل التفسيرية التي تفسر جملة أو عبارة، كما في أسماء السور والجمل الأولى منها، بل أحيانا الكلمة الأولى منها.

قال تعالى: "قل هو الله أحد، الله الصمد" فالضمير المنفصل هو إحالة إلى الله عز وجل الذي ذكر بعد ضمير الإحالة وبهذا فهي إحالة بعدية

2- الإحالة المقامية:

و تُسمَّى أيضا إحالة خارج النص، أو الإحالة إلى غير مذكور كما يسميها الدكتور تمام حسان ترجمة لمصطلح **دي بوجراند Exphoric Référence** " وهي ترجع إلى أمور تستنبط من الموقف لا من عبارات تشترك معها في الإحالة في نفس النص أو الخطاب" وبذلك فإن هذا النوع من الإحالة يمكن أن يحدث نوعا من التفاعل بين النص و الخطاب والموقف السياقي.

ويعرفها الأزهر الزناد بقوله: "هي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي؛ كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم، حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر لغوي إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم، و يمكن أن يشير عنصر لغوي إلى المقام ذاته، في تفاصيله أو مجملا إذ يمثل كائنا أو مرجعا موجودا مستقلا بنفسه، فهو يمكن أن يحيل عليه المتكلم "؛ بحيث تكون الإشارة إلى خارج النص.

ولا يتم هذا النوع من الإحالة إلا بمعرفة الأحداث و سياق الحال، و المواقف التي تحيط بالنص أو الخطاب، حتى يمكن معرفة الشيء المحال إليه، ولهذا تبرز

الأهمية الكبرى لمعرفة مناسبات النزول في دراستنا للنص القرآني، إذ كثيرا ما يصعب علينا تحديد عودة الضمير دون معرفة سبب النزول.

قال تعالى في سورة الكهف: " الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا"

فالضمير المتصل في قوله تعالى (عبده) يحيل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهي إحالة مقامية

وتتفرّع وسائل الاتساق الإحالية، كما أسلفنا الإشارة إليها إلى ثلاث: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والمقارنة، وسنقتصر على الوسائل الثلاث الأولى، فيما سنترك وسيلة المقارنة لبحثها في محاضرة الانسجام .

المحاضرة السابعة: الإحالة بالضمائر:

إن تشكيل المعنى أو إبرازه يعتمد على وضع الضمائر داخل النص، إذ أن هذه الضمائر من الوسائل التي تحقق الترابط النصي الداخلي و الخارجي ومن ثم يرى علماء لسانيات النص أن الضمائر تقوم بدور فعال مع عناصر الإحالة الأخرى في اتساق النص لذا كانت لها أهمية بالغة في أبحاثهم.

وهذه الوظيفة لإحالة الضمير ليست شكلية فقط بل دلالية كذلك، لأن الدلالة في كثير من الأحيان تبقى غامضة، وكذلك تبقى الجمل متناثرة لا رابط يربطها...إلى أن تظهر الضمائر لتمثل ذلك الجسر الذي يصل بين هذه الجمل المتناثرات و يربط بينها.

وتجدر الإشارة إلى أمر على قدر كبير من الأهمية في التحليل النصي المعاصر و هو أمر **جملة النواة** أساس النص التي تمثل المحور الذي يرتبط به ما في النص كله من عناصر عبر شبكة من وسائل التماسك النصي في الشكل و الدلالة من بينها الإحالة التي تتحقق عن طريق الضمائر.

ومن المعلوم سلفا أن النص يتكوّن من جمل أساسية و جمل أخرى ثانوية، أما الأولى فإنه لا يمكن الاستغناء عنها في النص لأنها تمثل العمود الفقري لأي نص و الذي تقوم عليه دلالة النص الكلية، أما الثانية فإنها كثيرا ما يمكن الاستغناء عن ذكرها لأنها تستنبط من طرف المتلقي و تعتمد على كفاءته، وكذا يمكن الوصول إليها من خلال السياق.

وتكون نواة النص هذه فكرة يدور حولها النص و يشير إليها، ومن هنا ندرك أهمية الضمائر في الإحالة وفي الربط بين مكونات الجملة الواحدة و مكونات النص ككل.

وتنقسم الضمائر إلى وجودية مثل: أنا – أنت – نحن – هو - هم - هن...الخ، وإلى ضمائر ملكية مثل: كتابي-كتابك-كتابنا...الخ.

وإذا نظرنا إلى الضمائر من زاوية الاتساق، أمكن التمييز فيها بين أدوار الكلام التي تندرج تحتها جميع الضمائر الدالة على المتكلم، والمخاطب، وهي إحالة لخارج النص بشكل نمطي، ولا تصبح إحالة داخل النص أي اتساقية، إلا في الكلام المستشهد به "...ولا يخلو النص من إحالة خارج النص تستعمل فيها الضمائر المشيرة إلى الكاتب (أنا، نحن) وإلى القارئ (القراء) بالضمائر(أنت، أنتم) "هذا بالنسبة لأدوار الكلام".

أما فيما يخص الضمائر التي لها دور هام في اتساق النص؛ فهي التي يسميها "هاليداي ورقية حسن" "أدوار أخرى" وتندرج ضمنها ضمائر الغيبة

إفرادا وتنشئة وجمعا (هو، هي، هما، هم، هن) وهي تحيل قبلها بشكل نمطي إذ تقوم بربط أجزاء النص وتصل بين أقسامه.

لذلك نعتبر أن إحالة ضمائر المخاطب إحالة مقامية (خارج النص) ولا يمكن أن تكون مقالية (داخل النص) فإنها لا تساهم في تحقيق تناسق النص داخليا؛ أي أنها لا تربط لاحقا بسابق أو بعبارة أخرى لا يكون مفسرها مقاليا، وأن إحالة ضمائر الغائب إحالة مقالية و لا يمكن أن تكون مقامية، وبالتالي فهي تساهم دوما في تحقيق تناسق النص أو بعبارة أخرى يكون مفسرها مقاليا دائما؛ لأنها تربط دائما لاحقا بسابق، فالدور الهام في اتساق النص بالنسبة للضمائر يكمن في ضمائر الغيبة.

2- أسماء الإشارة:

وهي الوسيلة الثانية من وسائل الاتساق الإحالية يذهب الباحثان "هاليداي" و "رقية حسن" إلى أن هناك عدة إمكانيات لتصنيفها، إما حسب الظرفية: الزمان (الآن، غدا...)، والمكان (هنا، هناك...) ، "أو حسب الإشارة المحايدة: وتكون بـ "The" أي ما يوافق أداة التعريف، أو الانتقاء (هذا، هؤلاء...) أو حسب البعد (ذاك، تلك...) والقرب (هذه، هذا...).

ومما هو ملاحظ فإن أسماء الإشارة تقوم بالربط القبلي و البعدي، وإذا كانت أسماء الإشارة بشتى أصنافها محيلة إحالة قبلية؛ بمعنى أنها تربط جزء لاحق بجزء سابق، ومن ثم تساهم في اتساق النص، فإن اسم الإشارة المفرد يتميز بما يسميه المؤلفان (الإحالة الموسعة)، أي إمكانية الإحالة إلى جملة بأكملها أو متتالية من الجمل.

المحاضرة الثامنة: الانسجام النصي

تمهيد

من المعلوم أن لسانيات النص تنظر إلى النص نظرة كلية، ممّا أدّى بها إلى البحث في تماسكه وترابطه، فكان من ذلك الاتساق الذي يعتبر من أهم مظاهره، ويتم من خلاله البحث في الترابط الشكلي للنصوص، أما المستوى الثاني الذي يتعلق بترابط المعاني والأفكار فقد دلّ عليه الانسجام.

إذن الترابط الدلالي للنص مكمل لترابطه الشكلي، ونقطة وصول إلى تماسكه الكلي، لأنّ النص عندما يكون مترابطا من الناحية الشكلية ولا يكون مترابطا من الناحية الفكرية، نقول أن نصّيته لم تكتمل، كون الأول يعطينا نظرة شاملة حول التماسك السطحي للنص، والثاني من جهة اهتمامه بالعلاقات الخفية و الترابطات الدلالية التي توصلنا إلى عالم النص ووحدته الكلية، فهما وجهان لعملة واحدة، لا قيمة لوجهها الأول إلا بحضور الثاني الذي هو الانسجام.

1/ مفهوم الانسجام:

أ. اللغة:

جاء في لسان العرب مادة (س ج م): "سَجَمَتُ العين الدَّمْعَ، تَسْجِمُهُ سَجْمًا وسجوما : وهو قطران الدمع وسيلانه، قليلا أو كثيرا ...والعرب تقول دمغ ساجم، ودمغ مسجوم: سَجَمَتُهُ العين سَجْمًا...وانسجم الماء والدمع فهو منسجم إذا انسجم أي انصب،...وَأَسْجَمَتِ السَّحَابَةُ دَامَ مَطَرُهَا".

إذا تأملنا محاور معاني مادة (س ج م) نجد أنّها تدور حول الانصباب و الصبّ و السيّلان، ودوام المطر؛ ممّا يجعلنا نصل إلى نتيجة مفادها أنّ هذه المعاني اللغوية تتّصل بمعنى الانسجام موضوع هذا المبحث؛ حيث أن انصباب الماء و دوام المطر يقابل انصباب معاني النص، لأنّ توالى قطرات الماء يؤدى إلى تجمّعه، و أيضا تجميع المعاني المستخلصة من النصّ يؤدّي إلى وحدته دلالية.

ب. اصطلاحا:

يعتبر الانسجام أعمّ من الاتساق، كما أنّه يغدو أعمق منه؛ حيث يتطلّب الانسجام من المتلقي النّظر إلى ما هو ليس شكليّا ولا معجميّاً، بل إلى علاقات خفية قائمة داخل النص المراد دراسته، حيث يهتم بترابط المفاهيم والعلاقات الدلالية المتحقّقة داخله.

و يعتبر الانسجام من المفاهيم التي وظّفها لسانيات النص في الكشف عن التّلاحم القائم بين الجمل و الفقرات والنص بكامله، أما فيما يخص مفهومه الاصطلاحيّ فيمكن البحث عنه من خلال آراء النّصانيّين الذين تحدثوا عنه وأبرزوا المقصود منه:

حيث حدد سوفنسكى (sovinski) الانسجام بقوله: " يقضي للجمل والمنطوقات بأنّها محبوكة إذا اتصلت بعض المعلومات فيما بعض في إطار نصي أو موقف اتصالي اتصالاً لا يشعر معه المستمعون أو القراء بثغرات أو انقطاعات في المعلومات " فترابط المعلومات وعدم انقطاعها شرط لانسجام النص عنده. أما ليفاندوفسكى (levandoski) فيحدّد الانسجام على أنّه حصيلة تفعيل دلالي يؤدي إلى ترابط معنوي بين التصورات و المعارف يحدّدها متلقي النص حيث يقول: " ليس الحبكة محض خاص من خواص النص، ولكنه أيضا حصيلة اعتبارات معرفية (بنائية) عند المستمعين أو القراء، الحبكة حصيلة تفعيل دلالي، ينهض على ترابط معنوي بين التصورات و المعارف، من حيث هي مركّب من المفاهيم وما بينها من علاقات، على معنى أنّه شبكة دلالية مختزنة، يتناولها النص غالبا على مستوى الشكل، فالمستمع أو القارئ هو الذي يصمّم الحبكة الضروري أو ينشئه".

وقد لخص ليفاندوفسكى زوايا النظر إلى الحبكة (الانسجام) في لسانيات النص فيما يلي :

1. الحبكة من حيث هو الشرط اللغوي لفهم السبك (الاتساق) فهما معمّقا.
2. الحبكة من حيث هو إحدى خصائص الارتباط بين الأشياء و الأوضاع و بين مراجعها.
3. الحبكة من حيث هو إحدى خصائص الإطار الاتصالي الاجتماعي.
4. الحبكة من حيث هو إجراء ومن حيث هو حصيلة التلقي الابتكاري البناء.

تدلّ هذه الزوايا مع التعريف المقدّم أنّ الانسجام عبارة عن تنظيم مضمون النص تنظيمًا دلاليًا منطقيًا يتوصّل إليه القارئ من خلال تفاعله مع النص.

أما فنديك Vandyk ففي أثناء تحليله للنص اعتبر الانسجام بأنّه: " التماسك الدلالي بين الأبنية النّصية الكبرى"، وقد ربط فنديك بين الترابط الدلالي والبنية العميقة، بينما التماسك الشكلي يخصّ البنية السطحية للنصوص، فالأول يدرسه

الانسجام والثاني يهتم به الاتساق، فالانسجام عنده عبارة عن مجموعة من العلاقات الدلالية التي تربط الأجزاء الكبرى للنص في بنيته العميقة.

وقد توصل فندايك إلى نتيجة مفادها أن تحليل النصوص يعتمد -أساسا- على رصد أوجه الربط والترابط والانسجام والتفاعل بين الأبنية الصغرى الجزئية والبنية الكلية الكبرى التي تجمعها في هيكل تجريبي منتظم.

وقد ربط محمد مفتاح بين عالم النص والواقع في نظريته للانسجام، هذا الأخير الذي يقصد به: "مايكون من علاقات بين عالم النص وعالم الواقع".

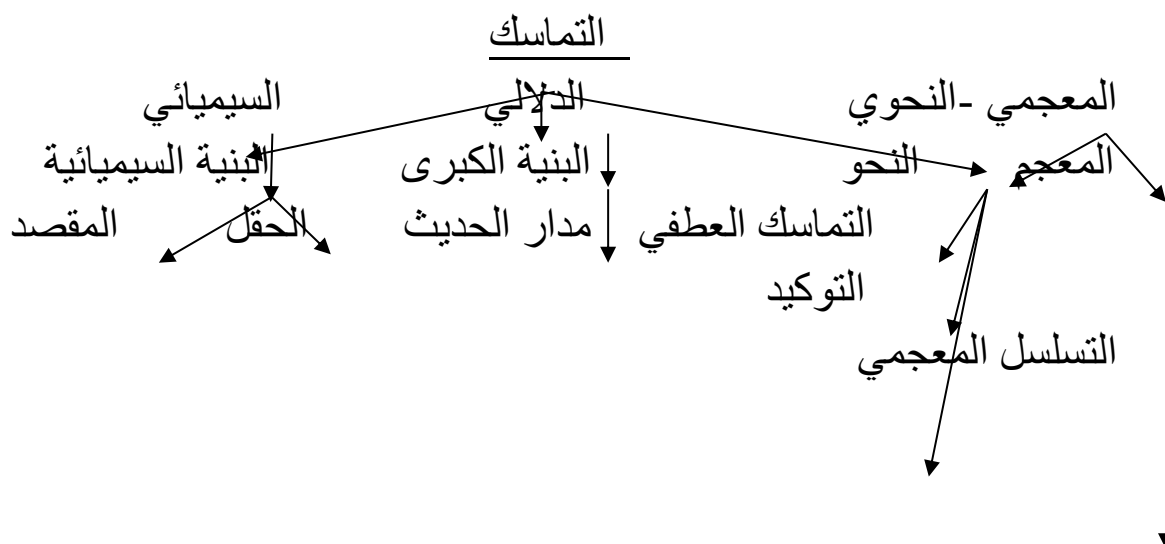
وبيّن بعد ذلك أنّ "بتوفي" و "دانشي" و "فندايك" لهم مقارباتهم الخاصة التي تهتمّ جميعا بانسجام النص وتماسكه وتسلسله، واعتبر أنّ أهم هذه الأعمال هي إنجازات "فندايك" الذي ركز على مظهرين أساسيين في تحليل الخطاب هما:

المظهر الأول: مراعاة علائق الانسجام الخطي الموجود بين الجمل.

المظهر الثاني: البنية الكلية أو مدار الحديث.

واعتبر "دي بوجراند" و "دريسler" الانسجام معيارا يختص بالاستمرارية المتحققة في عالم النص، والمقصود منها الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم ، وعالم النص عند "دي بوجراند" هو: "الموازي الإدراكي في ذهن مستعمل اللغة لهيئة المفاهيم المنشطة فيما يتعلق بالنص" أي أن الانسجام لديه هو الاستمرارية الدلالية للمفاهيم الموجودة في ذهن مستعمل اللغة داخل نص معين.

واقترح "دجينسون" مفهوما للانسجام من خلال نموذج اقترحه، سماه "بالنموذج التماسكي النسقي"، حيث افترض فيه أن التماسك يكون في المستوى المعجمي، وفي المستوى النحوي، وفي المستوى الدلالي وفي المستوى السيميائي، كما هو موضح في الشكل التالي".



الإيجاز

ومن خلال هذا الشكل، يتّضح لنا أن التماسك النحوي المعجمي يقصد به "الاتساق"، أما "الانسجام" فيطلق عليه مصطلح "التماسك الدلالي".
وذهب "محمد خطابي" إلى أن الانسجام أعمّ من الاتساق، كما أنّه يغدو أعمق منه، بحيث يتطلب الانسجام من المتلقي صرف الاهتمام جهة العلاقات الخفية التي تنظم النص وتولده؛ أي تجاوز المتحقق فعلا (أو غير المتحقق) أي الاتساق إلى الكامن وهو الانسجام.

وذهب صبحي إبراهيم الفقي " إلى التّوحيد بين مصطلحي "**Cohésion**" و "**Cohérence**" حيث رأى ان كليهما يعنيان معا "التماسك النصي" فوجب بذلك التوحيد بينهما واقترح مصطلح "**cohésion**" ثم قسمه بعد ذلك إلى: التماسك الشكلي، والثاني الدلالي يهتم بعلاقات التماسك الدلالية بين أجزاء النص من ناحية، وما يحيط به من سياقات من ناحية أخرى، وهذا الأخير هو الذي أطلق عليه بعض الباحثين مصطلح "الانسجام" واعتمدناه في هذه الدراسة .
وكتعريف إجرائي نستطيع أن نعتبر الانسجام هو ذلك الترابط أو التماسك الدلالي، والعلاقات الخفية بين المفاهيم الموجودة في نص معين، والتي نكتشفها من خلال معارفنا السابقة، وكذا سياقات النص المختلفة .

ومن خلال سرد أهم المفاهيم المتعلقة بالانسجام، ومن خلال الآراء المختلفة للباحثين، فإن هناك من حصر أهم خصائصه في نقاط معينة، هي كالتالي:
1- يُعدُّ الانسجام شرطا، وقواما لتوفر خاصية "النصية".

2- إن النص هو وحدة التبليغ والتبادل، ويكتسب انسجامه وفصاحته من خلال هذا التبادل والتفاعل، ولذلك ينبغي تجاوز إطار الجملة للاهتمام بأنواع النسيج النصي التي يحدثها المتكلمون أثناء ممارستهم الكلامية.

3- لا تستقيم نصية قطعة نصية إلا بانسجامها، وهذا يأتي عند إدراج النص ضمن إطار السياق، ولا يكتمل إلا إذا اكتملت كل أبعاد النص بما فيها بعده التداولي (ظروف المقام و المقاصد).

4- للانسجام علامات خاصة متميزة تحدد النص في بعده الجزئي، وفي بعده الكلي؛ أما البعد الجزئي أو الميكرو نصي، فالانسجام المحلي فيه علامات أفعال الكلام التي يحتويها النص، وتحدده و كذا علامات الخطاب المختلفة.

أما البعد الكلي أو الماكرو نصي، فالتوجه التداولي العام للنص يحدد انسجام النص الكلي.

5- يرتبط معيار الانسجام بمجموعة من العلوم الأخرى، مثل الأنثروبولوجيا، والتاريخ، وعلم النفس الإدراكي.... وغيرها من العلوم.

المحاضرة التاسعة: آليات الانسجام:

إن الكلام عن آليات الانسجام يقودنا إلى الحديث عن دور القارئ وجهده التأويلي الذي يبذله لربط أجزاء النص دلالياً؛ وذلك بالتدرج في بنية معرفية كلية بدايتها رصد العلامات الخفية التي تجعل من النص متماسكاً الوحدات، فالمتلقي المبدع له دور كبير في الحكم على انسجام النصوص وترابطها، خصوصاً إذا كان السياق الذي جاء فيه هذا النص بارزاً و معلوم لدى هذا المتلقي.

ولعل هذا ما يلفت نظرنا إلى افتراض أن ثمة شروطاً خاصة لمتلقي الخطاب (النص)...، فهو لا يتجه إلى الخطاب إلا وقد امتلك معارف وثقافات وأدوات تؤهله للقيام بهذا الدور المهم، لاسيما أن كثيراً من الخطابات بحاجة إلى إحالة فكر، وتشكيل رؤيا، وإمعان نظر للوصول إلى استخراج العلاقات الخفية التي تجعل منه وحدة دلالية، وهذا ما سنوضحه بعد إبراز أهم الآراء في تصنيف آليات الانسجام:

1-فان دايك: النص و الانسجام:

يتفق جل الباحثين في مجال لسانيات النص حول الأهمية الكبيرة للجهود التي جاء بها الباحث الهولندي "فان دايك"، حيث استطاع أن يصل بفضل إسهاماته ودراساته النصية إلى أن يبلور نظرية متطورة في علم النص، حيث: "وصل هذا الباحث الهولندي ومدرسته إلى أهم نتائج دراسات الأبنية النصية الكبرى وتماهياها مع البحوث البلاغية"، وكان هدفه في وضع قواعد نحو النص واضحا، من خلال رؤيتين متكاملتين منسجمتين هما:

-النظر إلى النص من الداخل(بنية).

-النظر إلى النص في علاقته مع المتلقي (وظائف

النص).

و"فان دايك" في تحليله للنصوص يولي اهتماما كبيرا بالجانب الدلالي، لأنه يبرز عددا ضخما من السمات النصية، كما أن الكلمات لا تظهر وظائفها بشكل جلي إلا من خلال العلاقات الدلالية الخاصة بمركب ما أو جملة ما، يقول: "فعلى الرغم مما قيل من ورود علاقات مورفولوجية وتركيبية بين الجمل المتتابعة، فإنه يتضح أن العلاقات بين هذه الجمل ذات طبيعة دلالية في الغالب، ومن ثم يستند فيها على معنى الجمل والإحالة".

ويرى "فان دايك" أن كل مضمون جملة يدل على قضية، أو ما يسمى أيضا بالبنية العميقة، "فاذا وردت قضيتان "ق" و "ك" تفسران على أنهما الواقعة "أ أو ب"، فإنه يمكن أن نقول مؤقتا أن بين هذه القضايا يوجد رابط داخلي".
إذ أن هناك بعض القيود لنتابع الجمل، تقوم أحيانا على العلاقات بين المعاني، وتقوم أحيانا أخرى على العلاقات بين إحالة الجمل، وهو ما سماه ترتيب الخطاب.

-ترتيب الخطاب:

ويسميه أيضا الترتيب العادي للوقائع في الخطاب، ذلك أن ورود الوقائع متتالية معينة يخضع لترتيب عادي تحكمه مبادئ مختلفة على رأسها معرفتنا للعالم، وقد بين أن هناك علاقات تحكم ترتيب هذه الوقائع في النص تتمثل فيمايلي:

- العام- الخاص.
- الكل- الجزء.
- المجموعة - المجموعة الفرعية للعنصر.
- المتضمن- المتضمن.
- الكبير- الصغير.
- الخارج - الداخل.
- المالك - المملوك.

2-الخطاب التام والخطاب الناقص:

وهو مظهر من مظاهر انسجام الخطاب عند "فان دايك"، والمقصود عنده بالخطاب التام، أن كل الوقائع المشكلة لمقام معين توجد في الخطاب، أو بمعنى آخر أن المعلومات الواردة في خطاب ما تخضع لعملية انتقاء، بحيث لا نجد في الخطاب إلا المعلومات الضرورية، ومن ثم يميز "دايك" بين:

-الخطاب التام/الخطاب الصريح.

-الخطاب الناقص/الخطاب الضمني.

لكن هناك من الباحثين من لا يجعل تمام الخطاب مظهرا قارا ملازما لكل أنواع الخطابات.

- موضوع الخطاب /البنية الكلية:

يعد موضوع الخطاب بنية دلالية بواسطتها يصف "فان دايك" انسجام الخطاب، وبالتالي يعتبر " أداة إجرائية "حدسية بها تقارب البنية الكلية للخطاب،

ويرتبط مفهوم الموضوع بالمحور الذي يدور حوله النص، ويثير "فان دايك" قضية أخرى حول مفهوم الموضوع، إذ يطرح سؤالاً مفاده: هل يمكن أن يكون للنص أو الخطاب الواحد أكثر من موضوع؟ وهذا وارد باختلاف المتلقين و ثقافتهم، و لهذا يرى فان ديك أن مفهوم الموضوع غير دقيق و غير صارم أو محدد بما فيه الكفاية.

ويحدد ديك مهمة موضوع الخطاب في "إيراد المعلومات السيمانطيقية و تنظيمها و ترتيبها في تراكيب متوالية ككل متكامل"، أي عملية بحث و استكشاف البؤرة المركزية في النص عن طريق إعادة تنظيم محتويات الخطاب، ويرى خطابي أن موضوع الخطاب "ليس إلا أداة عملية لمقاربة بنية أكثر تجريدا هي البنية الكلية"، وهذه البنية تقوم بالوظيفة نفسها التي ذكرناها آنفا لموضوع الخطاب.

و نفرق بين المصطلحين من خلال العمليات التي نصل من خلالها إلى كل منهما ؛ فالبنية الكلية يتوصل إليها عن طريق عمليات أساسها الحذف و الاختزال؛ إذ يتم فيها حذف الموضوعات الثانوية و دمج أخرى في عموميات، وهذا ما يحظر ممارسته في النص القرآني لقدسيته.

أما عمليات موضوع الخطاب فيستخلص من خلال مسح للجمل التي تخص هذا الموضوع في النص موضوع الدراسة.

ومن هنا يسهم موضوع الخطاب في تحقيق الترابط النصي، وذلك عندما يكون الخطاب موافقا لمعظم عناصر الخطاب الأخرى (المشاركين في الخطاب، و ظروف التلقي).

ونجد هذا المفهوم في ممارسات المفسرين و تحليلاتهم التي تكشف عن وجود موضوع خطاب مرتّب ومنظّم بهذه الصيغة؛ فقد كانوا يتصوّرون النصّ القرآنيّ موضوعات خطابيّة مرتّبة بطريقة مقصودة كما يفهم من كلام الرازي و الزمخشري والبقاعي و غيرهما من المفسرين في تفسيرهم لسورة الأعراف.

2-ج.ب.براون و ج.يول:

تطرق الباحثان في كتابهما "تحليل الخطاب" إلى مبادئ وعمليات الانسجام، فجعلا المتكلم/الكاتب والمستمع/القارئ في قلب عملية التواصل، وللاشارة فإنهما لا يعتبران انسجام الخطاب شيئا معطى، وإنما هو في نظرهما شيء يُبنى؛ أي ليس هناك نص منسجم في ذاته ونص غير منسجم في ذاته باستقلال عن المتلقي، أي أن

الذي يحكم على انسجام نص من عدمه هو المتلقي، فيقولان: "أن المتكلمين/الكتاب هم الذين يطرحون موضوعات وفرضيات، ويضعون المعلومات التي لديهم في بنية معينة.... وأن السامع /القارئ هو الذي يقوم بعملية التأويل و بناء انسجام الخطاب"، ولتحديد المبادئ والعمليات التي يقوم بها المتلقي بهدف اكتشاف انسجام أو عدم انسجام خطاب ما انطلق "محمد خطابي" من افتراضين:

الأول: أن الخطاب لا يملك مقومات انسجامه في ذاته، وإنما القارئ هو الذي يسند إليه هذه المقومات.

الثاني: أن كل نص قابل للفهم والتأويل فهو نص منسجم، والعكس صحيح. يتوقف اختيار هذين الافتراضين على مبادئ وعمليات الانسجام، فما هي إذن هذه المبادئ عند "براون و يول"؟

أهم هذه المبادئ عند الباحثين هي:

1-السياق وخصائصه:

يذهب الباحثان إلى أنه يتحتم على محلل الخطاب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي ورد فيه مقطع ما في الخطاب، (والسياق لدهما يتشكل من المتكلم/الكاتب، والمستمع/القارئ، والزمان والمكان)، لأنه –السياق- يؤدي دورا فعلا في تأويل الخطاب، لأن كثيرا من الأقوال تؤول تأويلات مختلفة إذا اختلف سياق كل قول عن الآخر، حتى ولو تطابقت هذه الأقوال في اللفظ.

2-مبدأ الفهم المحلي ومبدأ السياق:

وهو أن المتلقي مدعو إلى عدم انشاء سياق يفوق ما يحتاج إليه للوصول إلى فهم معين لقول ما.

-مبدأ التشابه:

ويتجلى في أهمية التجربة السابقة في المساهمة في إدراك المتلقي للإطارات عن طريق التعميم، وهذا لن يحصل إلا بعد التعامل مع خطابات عديدة ومتنوعة، ينتهي فيها المتلقي إلى اكتشاف خصائص كل نوع من أنواع الخطابات التي مرت على محك تجربته التحليلية.

-مبدأ التغير أو موضوع الخطاب وتصوير محتواه:

وهو أن موضوع الخطاب يعتبر إلى حد ما شاملا للعناصر "المهمة" الموجودة في محتوى الخطاب، وهذا ما يمكن أن نمثله في القرآن الكريم بمناسبة اسم السورة لمحتواها، أوفي القصائد الشعرية في علاقة اسم القصيدة بمحتواها.

فهذه أهم المبادئ التي اعتمدها الباحثان للوصول إلى انسجام النصوص.
وبصفة عامة يمكن إبراز منظور كل من "براون و يول" حول الانسجام في
النقاط التالية:

- 1-أنهما يهتمان بالانسجام في النص منظورا إليه من جهة المتلقي، وذلك بدراسة العمليات التي يوظفها هذا الأخير لبناء انسجام النص.
- 2-يستعملان بعض المفاهيم التي تسهم و تساعد في انسجام النصوص، مثل معرفة العالم والمدونات والأطر.
- 3-يعتبران الانسجام مرتبطا بالقدرة على الفهم والتأويل.
- 4-يتعاملان فقط مع النصوص والخطابات المستعملة لأغراض تواصلية (تفاعلية).

و بصفة عامة فإن جهود كل من "فان دايك" و "براون و يول" حول الانسجام أخذتا أمرين بعين الاعتبار: الأول هو السياق الذي أنتج فيه النص، والأمر الثاني: هو أهمية كفاءة المتلقي في التعامل مع النص، وهما أمران لا يمكن الفصل بينهما للوصول إلى انسجام نص معين، ومن أجل ذلك كانا محل دراسة هذا الفصل.

و نظرا لدور السياق في تحقيق انسجام النص فقد اعتنى به العلماء قديما و حديثا، دون نسيان دور المتلقي في الحكم على انسجام النص من عدمه، ومن الأدوات الأخرى التي تساعد في الكشف عن انسجام النص خصوصا في القرآن الكريم هي بنية الخطاب القرآني للسورة وكذا التغريض والمناسبة وكل هذه الأدوات تعمل على كشف ترابط النص و تماسكه دلاليا، الذي يكون نتيجة علاقات خفية تربط وحدات السورة، والتي سنتعرض إليها بالتفصيل.

1-السياق:

أ-مفهوم السياق:

يعتبر السياق أداة معرفية، حققت نجاحا معتبرا في دراسة النصوص، وهذه الأداة مرتبطة ارتباطا قويا بالنص، وهو "إطار عام تنتظم فيه عناصر النص ووحداته اللغوية ومقياس تتصل بواسطته الجمل فيما بينها وتترابط، وبيئة لغوية و تداولية، ترعى مجموع العناصر المعرفية التي يقدمها النص للقارئ" ، حيث أنه بالاستناد إلى السياق يفهم معنى الكلمة أو الجملة، وذلك يوصلها بالتالي قبلها أو بالتالي بعدها حتى تتضح الدلالة المرادة.

وكثيرا ما يرد الغموض في فهم الجمل والعبارات، ولا نستطيع تفسير ذلك الغموض إلا بالرجوع إلى السياق اللغوي، وملاحظة الفوارق الدلالية الدقيقة التي طرأت على فهمنا لتلك الجمل، فاختلف سياقات الجمل يجرنا حتما إلى معنى مخالف للسياق الأول.

والسياق مصطلح شاع استعماله بمعان مختلفة، ولا بد من التنبيه أن هناك ترادفا بين المقام والحال، وقد استعمل السياق أيضا للدلالة طورا على السياق النصي، أي الكلمات أو العبارات أو الجمل التي تجاور كلمة أو عبارة ما داخل النص، ومن خلال هذه التجاورات نبحث عن تأويل كلمة أو عبارة أو جملة في النص لنلتمس في ذلك مراد مؤلف النص.

كما يستعمل – السياق- للدلالة على الظروف و الملابسات الخارجية التي تستعمل لتأويل لفظة أو عبارة أو نص ما، فهو إما للدلالة على السياق النصي، وإما للدلالة على السياق الخارجي أو المقام.

ولأهميته فقد كان محل اهتمام العلماء قديما وحديثا، استعانوا به في فهم النصوص وتحليلها، بل أكثر من ذلك فإنه لم يكن محل اهتمام الباحثين في مجال لسانيات النص في الوقت الحالي لوحدهم، بل كان محل اهتمام علماء اللسانيات بصفة عامة ولم يغفلوا عن دراسته.

وقد أدرك علماءنا القدامى أهمية السياق في تحديد المعنى وابعين بدوره الكبير في توجيه دلالات العلامات اللغوية، خصوصا في النص القرآني الكريم. ولقد اعترف علماء الأمة الإسلامية-من علماء الأصول والتفسير وغيرهم- بفكرة السياق بشقيه المقالي والمقامي، متقدمين بأكثر من ألف سنة عن زمانهم، لأن الاعتراف بفكرتي المقام و المقال باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لتطور العقل المعاصر في دراسة اللغة.

ويعتبر أول من لفت انتباهه فكرة السياق من علمائنا هو الإمام الشافعي، حيث تنبه إلى دوره في دراسة المعنى، وذلك في كتابه "الرسالة" ورأى أن بالسياق تستخرج دلالات ألفاظ القرآن الكريم، وتفصيل مجملها و تخصيص عامها، ولقد أحسن الشافعي استثمار هذه الأداة و لاسيما في التفريق بين نمطين نصيين هامين تعبر عنهما الثنائية الدلالية: العام و الخاص، وهي من الثنائيات التي

تعتبر معرفتها من أجل العلوم، ولذلك كان اهتمام الشافعي بها كبير لفهم كثير من الأحكام الشرعية الواردة في النص القرآني.

ولقد أخذ بالمنهج السياقي في التفسير كثير من المفسرين في مقدمتهم "ابن جرير الطبري" فكثيرا ما كان يحتكم إلى السياق، ومنهم أيضا "فخر الدين الرازي"، وكذلك "الزمخشري" في كتابه "تفسير الكشاف"، ومن المحدثين "محمد الطاهر بن عاشور" في "تفسير التحرير والتنوير" فقد كان السياق أحد الأدوات المعرفية التي استعانوا بها في فهم النص القرآني و تفسيره.

ولذلك عدَّ العلماء مراعاة السياق في فهم القرآن الكريم المنهج الأمثل في التفسير وضابطا من الضوابط المهمة في حسن الفهم و التأويل، وتجلت هذه القاعدة المنهجية -أي المنهج السياقي- في تفسير القرآن بالقرآن.

ولأهميته في فهم المعنى و كشفه إذا حدث لبس أو غموض، فقد أصبح من اهتمام كبار المدارس اللغوية على المستوى العالمي، وصار نظرية للدراسة الدلالية، ومن بين المدارس التي اهتمت به مدرسة "فيرث Firth -اللغوي الانجليزي-" الذي وضع نظرية سماها "نظرية السياق".

ولهذا يصرح "فيرث" بقوله: "إن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة ... فمعظم الوحدات الدلالية تقع مجاورة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها..." ، معنى هذا أن علاقة الجمل مع الجمل الأخرى في النص هي من يحدد معناها.

ومن هنا فإن فكرة السياق عندما تناولها الغربيون في القرن العشرين لم تكن جديدة تماما.

3-التغريض:

أ-مفهوم التغريض:

ينهض العنوان أو اسم السورة بدور تأويلي فعال، لأنه يتحكم في تحديد الرؤية، ويؤسس علاقة التغريض، كما يذهب الى ذلك كل من "براون و يول".
ومفهوم التغريض يتعلق بالارتباط الوثيق بين ما يدور في الخطاب/النص وأجزائه،وبين عنوان الخطاب أو نقطة بدايته، وبالتالي فإن الخطاب/النص مركز جذاب يؤسسه منطلقة، وتحوم حوله بقية أجزائه.

ومن هنا يتبين أن التغريض له علاقة وطيدة مع موضوع الخطاب وعنوانه، ولعله يمكن اعتبار العنوان "وسيلة قوية للتغريض [لأننا] حين نجد اسم شخص مغرضا في عنوان النص نتوقع أن يكون ذلك الشخص هو الموضوع".
فمفهوم التغريض ذو علاقة وثيقة مع موضوع الخطاب ومع عنوان النص، تتجلى العلاقة بين العنوان وموضوع الخطاب في كون الأول "تعبيرا ممكنا عن الموضوع".

إذن فإن قراءة النصوص في ظل عنواناتها تشكل الانطلاقة الأولى لقراءة النصوص، إذا ما ذهبنا إلى أن "دلالة العمل هي نتاج تأويل عنوانه".
وبهذا يمكن للعنوان أن يشكل بؤرة مهمة، لتمكين المتلقي من النفوذ داخل النص، إذ يمدّه بزايا ثمين لتفكيك النص ودراسته، إضافة إلى تقديمه المعونة الكبرى لضبط انسجام النص وفهم ما غمض منه، بل إنه المحور الذي يتوالد و يتنامى، ويعيد انتاج نفسه مشكلا هوية النص.

وإذا كان العنوان يشكل ركيزة أساسية في توجيه فهم القارئ لمضمون نص معين، و يرسم احتمالات المعنى و يختصر حكمة النص، فإنه بهذا يستطيع أن يشكل مدخلا مهما و عاملا في عوامل بناء و انسجام النصوص إذ يمكننا أن نعتبره عبارة عن تلخيص للمحتوى، وهو بهذا يجسد الوحدة الكلية للنص و عنوان النص بصفة عامة يعتبر أول ما يواجهه دارسي النص و محليليه، ولذلك فإن له المكانة الأولى في كشف ترابط النص، لأن عنوان النص قد يكون تلخيصا للمحتوى، و قد يكون النص مكملا لما جاء في العنوان و موضحا أو مفسرا له للإجمال الوارد فيه، وهذا ينطبق أيضا على أسماء السور في القرآن الكريم

كككك